المنظمة العربية لحقوق الإنسان

AOHR

دراســـة حـــول

الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي
بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري

(٢٠٠١ – ٢٠١١)

ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية
حول الانتقال إلى الديمقراطية بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري
(القاهرة ١٦ إبريل/نيسان ٢٠١١)

أعد هذه الورقة : أ. محسن عوض الأمين العام للمنظمة العربيـــة لحقـــوق الإنـــسان بمـــشاركة كـــل مـــن أ.علاء شلبي، أ.محمد راضي، أ.هايدي على، أ.معتز عثمان، أ.إسلام أبو العنبين الباحثون بالأمانة العامة للمنظمة.

قائمة المحتويات

- **مقدمة**
- **الإصلاح السياسي بين ثنائية "الإصلاح من الداخل والإصلاح من الخارج"**
  - خبرة الإصلاح من الخارج
  - خبرة الإصلاح من الداخل
  - تفاعل المجتمع العربي مع الدعوة للإصلاح
- **الإصلاح بين ثنائية الفعل الثوري والتدريجي**
  - شرارة الثورة
  - نمط الاحتجاج وتطوره ومكونات المشاركة الاجتماعية في الثورة
  - نمط المواجهة وحجج الأنظمة
  - العوامل الداخلية والخارجية لنجاح الثورة أو إخفاقها
  - تأثير المد التحرري على قضية الإصلاح السياسي في البلدان العربية
- **دور منظمات حقوق الإنسان في الإصلاح والانتقال على الديمقراطية**
- **سبل تعزيز مكاسب الثورة والانتقال إلى الديمقراطية**
- **الخاتمة**

كلما فكرت أن أعتزل السلطة
ينهاني ضميري
من ترى يحكم بعدي هؤلاء الطيبين ؟
من سيشفي بعدي الأعرج
والأبرص
والأعمى
ومن يحيي عظام الميتين ؟
من ترى يخرج من معطفه ضوء القمر ؟
من ترى يرسل للناس المطر ؟
من ترى يجلدهم تسعين جلدة ؟
من ترى يصلبهم فوق الشجر ؟
من ترى يرغمهم أن يعيشوا كالبقر ؟
ويموتوا كالبقر ؟
كلما فكرت أن أتركهم
فاضت دموعي كغمامة
وتوكلت على الله
وقررت أن أركب الشعب
من الآن إلى يوم القيامة

للشاعر/ نزار قباني

... وكأنه معنـــا

مقدمـــة:

لم تتوقف دعوة المجتمع العربي للإصلاح لحظة واحدة منذ استقلال البلـــدان العربيـــة فقـــدم الفكر السياسي العربي عشرات من الرؤى السياسية للإصلاح، وقدمت الأحزاب ومؤسسات المجتمـــع المدني حيثما وجدت برامج محددة، وعبر الشارع في العديد من البلدان العربية عن مطالب واضـــحة بأشكال متنوعة، لكن ظلت كل هذه المطالب - رغم التضحيات التي صـــاحبتها- صـــرخة فـــي واد، حيث كانت الحركة السياسية والاجتماعية هشة ومنسحقة تحت وطأة التشريعات والممارسات القمعية، وكان بعضها مخترقاً من النظم القمعية أو من الخارج، وكان بعضها يرفض بعضها الآخر أكثر ممـــا يرفض النظم الاستبدادية مثل رفض الشيوعيين تارة، أو رفض التيار الإسلامي السياسي تارة أخرى، أو اجتثاث القوميين تارة ثالثة.

وخلال العقد الأخير حكمت محاولات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ثنائيتان بارزتان، هيمنت أولاهما في أعقـــاب أحـــداث ســـبتمبر ٢٠٠١، وتمحـــورت حـــول الإصلاح من الخارج أم الإصلاح من الداخل، وانطلقت الثنائية الأخرى في ديـــسمبر ٢٠١٠ بثـــورة تونس ثم مصر اللتين أطاحتا بالنظامين الاستبداديين في كل منهما، وأطلقتا رياح التغييـــر فـــي كافـــة أنحاء الوطن العربي، وكرستا ثنائية أخرى هي الإصلاح بين الفعل الثوري والإصلاح التدريجي.

وعندما احتدم الحوار الاجتماعي حول سياسة الإصلاح من الخارج أو الإصلاح من الـــداخل في بداية العقد، لم يكن المفهومان منبتان الصلة عما سبقهما من تفاعلات، فسياسات محاولـــة فـــرض الإصلاح من الخارج كانت تمثل نمطاً من السياسات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكيـــة وبعـــض الدول الغربية عامة، وكان لها تجلياتها البارزة تجاه دول أوروبا الشرقية، كما كانت آلياتهما حاضـــرة في السياسات الغربية فيما يعرف بسياسات المشروطية الدولية التي تربط بين المعونة الدولية وســـجل حقوق الإنسان في بعض البلدان. لكنها كانت تصطدم بمفهوم الاستثناء الأمريكي الذي يستثني المنطقة العربية من حفز التحول إلى الديمقراطية إذا ما كان هذا التوجه يؤثر على "أمن إسرائيل"، أو "الـــنفط" أو "استقرار النظم الحليفة في المنطقة" أو احتواء النظم المعادية.

أما الإصلاح من الداخل فكان محشوراً بين مفهوم نظم الحكم الاستبدادية التي أضـــفت علـــى مفهوم الاستقرار طابع الجمود الكامل، فسدت منافذ التغيير بالتشريعات والممارسات، وفسرت مفهـــوم الأمن بمفهوم أمن الدولة وليس أمن المجتمع، فحجبت الضمانات الدستورية والقانونية عن المـــواطنين بقوانين الطوارئ ومكافحة الإرهاب وقوانين حماية المجتمع والـــسلامة الوطنيـــة، واختزلـــت الحيـــاة السياسية في رؤية الحاكم أو أسرته أو حزبه أو قبيلته، فحولت مؤسسات الدولة – إن وجـــدت- إلـــى هياكل منبتة الصلة عن أهدافها الحقيقية في أفضل الأحوال، وتحولت في أحيان كثيـــرة إلـــى وســـائل للقمع وحشد التأييد لبرامج القمع.

الإصلاح بين ثنائية الخارج والداخل

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وقعت المنطقة العربية تحت طائلة تحليلات متعددة حول مسئولية النظم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها عن إفراز الإرهاب وإنتاج جماعات متطرفة أنزلت أضراراً بالغة بالولايات المتحدة، وأمن الدول والمجتمعات الغربية واستخلصت هذه التحليلات، التي انخرطت فيها مراكز بحثية، ومؤسسات إعلامية ومسئولون سياسيون وحكوميون، وكتاب ومفكرون، أن مكافحة الإرهاب، وحماية الدول والمجتمعات الغربية تقتضي تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

انطوت هذه التحليلات في بعض جوانبها على موقف عنصري، إذ اتهمت الثقافة العربية والإسلامية بالفساد والعدوانية، وحطت من شأن العرب كجماعة قومية، والمسلمين كجماعة دينية، وانزلقت إلى مقارنات، تنم عن التعصب، بين الإسلام وديانات أخرى، كما انطوت على الكثير من التهديد والوعيد لبلدان المنطقة، وأفضت في مجملها إلى سلسلة من جرائم الكراهية والجرائم العنصرية ضد العرب والمسلمين في العديد من دول العالم وخاصة الغربية[١].

وتطورت الدعوة للتغيير في المنطقة إلى سياسات وإستراتيجيات محددة تتمشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية، كما أعيدت صياغتها في صياغات براقة خاطبت تطلعات بعض القوى في تغيير الواقع السياسي المتكلس في المنطقة. وتضمنت بعض مشروعات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وحشدت الولايات المتحدة وراء دعوتها وثائق سياسية وموارد مالية وقوة عسكرية.

أخذ المشروع الأمريكي لما سماه الإصلاح بعدين متوازيين، اتجه الأول للتغيير من خلال التفاعل مع الأزمات الكبرى في المنطقة مثل العراق وفلسطين والسودان ولبنان من دون اكثرات بما يرتكب من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واتجه الثاني لطرح برنامج مركب للتغيير السياسي والثقافي.

على المستوى الأول : تطابقت الرؤية الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية إلى حد كبير حيال قضية الإصلاح السياسي في **فلسطين**، بينما كانت ذريعتها "وقف الإرهاب الفلسطيني"، فقد تمثل مضمونها في تغيير القيادة الفلسطينية، والبحث عن شريك لإحلال السلام يقوم بدور جيش لبنان الجنوبي السابق، أي حماية الاحتلال، وتم تجميل ذلك بتبني عدد من المطالب الوطنية المطروحة بإقرار دستور وفصل السلطات وإصلاح السلطة القضائية، وتحديد اختصاصات السلطة الفلسطينية، ومكافحة الفساد وإجراء انتخابات، وفي المحصلة النهائية تم تعليق استئناف المفاوضات الخاصة بالتسوية على إجراء هذه الإصلاحات واقتصر تطبيق "رؤية بوش" عن دولة فلسطينية في العام ٢٠٠٥ على خطة خارطة الطريق، التي لم يكن الجانب المتيقن منها- وقت إعلانها- يتجاوز وقف الانتفاضة، وإعلان دولة فلسطينية متقطعة الأوصال، مؤقتة الحدود تحت هيمنة كاملة لسلطات

---

(١) د.أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران)، مجموعة باحثين، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، القاهرة، مطابع الأهرام بقليوب سبتمبر ٢٠٠٢.

الاحتلال، وهو ما أعُلن تأجيله لاحقاً إلى العام ٢٠١٠ أي بعد انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي الثانية[٢].

أما بالنسبة **للعراق**، فقد قررت الولايات المتحدة أن تقوم بمهمة التغيير بنفسها، على رأس تحالف دولي استند إلى سلسلة أكاذيب، مثل امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وعلاقته بالإرهاب وغيرها، لم يثبت فحسب كذبها، بل وأصبحت موضع مساءلة سياسية وبرلمانية من جانب المجتمعات الغربية التي شاركت في العدوان وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا. ولم تكترث الولايات المتحدة أن يكون هذا التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة التي قاومته، وأطلقت على حملتها العسكرية للعراق اسم "تحرير العراق"، لكنها بدلاً من أن تسقط النظام السياسي الذي ادعت أنها جاءت لتحرير الشعب منه، فقد أسقطت النظام العام والقانون كذلك، وأطلقت يد السلب والنهب تعبث بالبنية الأساسية للبلاد. وأشعلت نيران فتنة طائفية، ودفعت بالبلاد إلى أتون حرب أهلية. وراح ضحية هذا العدوان وتداعياته – وفقاً لبحث أجرته جامعة جونز هوبكنز الأمريكية في العام ٢٠٠٦ أكثر من ٦٥٠ ألف ضحية[٣].

وفكك الاحتلال الجيش والأمن، وأعاد بناء السلطة على أساس طائفي، فأثار الانقسام الأهلي وأضعف الدولة، وخفض مستوى الولاءات الوطنية من مستوى الدولة الوطنية إلى مستوى الولاءات العرقية والعشائرية والمذهبية بإثارة النعرات الطائفية أو التماسا للحماية، ووضع الدولة على طريق التفكيك والتقسيم. واستباح ثروات العراق واستصدر قوانين للاستثمارات والنفط، كانت بمثابة "بيع للعراق" ووضع خططاً مستقبلية للهيمنة على نفط العراق بكل ما يعنيه ذلك من تأثيرات إستراتيجية على قضية النفط الحرجة في المنطقة.

أما **السودان** الذي طالما نددت الولايات المتحدة بنظامه "الديكتاتوري" وتورطه في الإرهاب والاسترقاق، فقد كان مفتاح التغيير فيه توجها لحل مشكلة الجنوب، وحققت الولايات المتحدة اختراقاً مهما بتوقيع اتفاق مشاكوس بإقرار حق تقرير المصير للجنوبيين (يوليو/تموز ٢٠٠٢) ثم اتفاق مشاكوس (٢) حول مبادئ تقاسم السلطة والثروة (نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢) وتضم وثائق الاتفاقية أبعاداً للإصلاح السياسي، لم تتوقف عند إقرار مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان في الدستور، بل تضمنت نصوص الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ذاتها كنصوص في الدستور.

لكن سقط من المشروع الأمريكي للسودان، إشراك القوى السياسية الرئيسية في السودان في تقرير مستقبل البلاد، ومعالجة قضية الجماعات المهمشة في مناطق السودان المختلفة مما قاد إلى تمردات مسلحة خطيرة. مثل دارفور، ولم يكن الاتفاق في حقيقة الأمر سوى هدنة بين قائدين

---

(٢) انظر أيضاً في تحليل المشروع الأمريكي والدولي للإصلاح الفلسطيني: محمد خالد الأزعر، مستقبل الدولة الفلسطينية بين التطور الديمقراطي والتسوية السلمية، بحث مقدم في المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية (٢٦ – ٢٩ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥) ص ص ١٢ – ١٣.

(٣) Mortalily after the 2003 invasion of Iraq: a cross – sectional cluster sample survey, http://www.thelancet.com/journals/article/p11501406736066949l9/fulltext

عسكريين أنهكتهما الحرب انتهى إلى ما كان محتوماً بانفصال الجنوب، وتكريس نظامين استبداديين في شمال السودان وجنوبه، وتهديد وحدة التراب الوطني للكيانين الجديدين.

وأما **لبنان** الذي كان يعيش في ظل أوضاع داخلية وإقليمية مركبة بدءاً من التحالف اللبناني-السوري بأبعاده المختلفة من وجود القوات السورية في لبنان، وتوحد المسارين السوري واللبناني في قضايا التسوية السياسية.. إلى تعاظم قوة حزب الله كقوة مقاومة وطنية لبنانية تتمتع بشعبية قوية وتسلح جيد، وتمثل نموذجاً ملهماً وناجحاً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بعد أن طردت قواته من الجنوب، بانسحاب أحادى عام ٢٠٠٠.. وأخيراً بالوجود الفلسطيني الكبير في ١٣ مخيما تأوي نصف اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" والبالغ عددهم ٣٧٦ ألفاً، بخلاف ١٨ مخيماً للفلسطينيين غير المسجلين. وتخضع بعض هذه المخيمات لإشراف الفصائل الفلسطينية المسلحة. فقد أحرزت الولايات المتحدة هدفاً مهماً باستصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ في ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط والذي دعا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.

وجاءت واقعة تفجير موكب الرئيس رفيق الحريري في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، بمثابة علامة فارقة في مسار المشهد السياسي اللبناني خاصة والإقليمي عامة، فمن ناحية حملت كثير من الفئات اللبنانية سوريا مسئولية الحادث سواء بالتقصير أو التحريض أو التنفيذ. ورغم استنكار سوريا فقد عزز هذا الاتهام وقوع سلسلة حوادث اغتيالات ومحاولات اغتيال استهدفت معارضين للوجود السوري في لبنان وأحدث هذا غضبا عارماً في الشارع اللبناني ضاعف من المطالبة بإنهاء الوجود السوري في لبنان بكافة أشكاله العسكرية والاستخبارية، وطلب تحقيق دولي. وبادرت الولايات المتحدة إلى استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٥ في ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مقرها لبنان لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقها بشأن اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، وتتضمن مهامها المساعدة في معرفة المنفذين والمشرفين والمنظمين والشركاء في الهجوم.

حددت تقارير لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس للأمين العام للأمم المتحدة عدة أمور أهمها: تورط مسئولين أمنيين سوريين في التخطيط للعملية وتنفيذها، وتحديد مسئولية أربعة جنرالات لبنانين تم توقيفهم، والحاجة لاستكمال التحقيق، واتهام سوريا بعدم التعاون بقدر كاف مع التحقيق(٤).

في سياق هذه التطورات العاصفة جرت انتخابات المجلس النيابي اللبناني في مايو/أيار ٢٠٠٥ وأسفرت عن فوز مجموعة "١٤ مارس/آذار" بأغلبية ٧٠ مقعداً. وانبثقت عن البرلمان حكومة

---

(٤) انظر الفقرات ٣١ ، ٣٥، والاستنتاج الوارد عقب الفقرة ١٢٣، والقفرة ١٦٦ من نص تقرير ديتليف ميليس الصادر في ١٩ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥ (باللغة العربية). www.daralhayat.net

برئاسة فؤاد السنيورة تضم أغلبية تمثل مجموعة ١٤ مارس/آذار وخمسة وزراء يمثلون أمل وحزب الله، فيما رفض التيار الوطني الحر دخول الحكومة.

وفى السياق ذاته اضطرت سوريا لسحب قواتها من لبنان إعمالا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. وصعدت مجموعة ١٤ مارس/آذار من دعوتها لتطبيق باقي بنود القرار، وتشمل نزع أسلحة الميلشيات بهدف نزع السلاح الفلسطيني في المخيمات، وسلاح حزب الله، كما صعدت من دعوتها لإسقاط الرئيس إميل لحود باعتباره يمثل "مرحلة الوصاية السورية". وطرحت جميع هذه القضايا على طاولة الحوار وسط ضغوط دولية وإقليمية واسعة وأهداف متقاطعة.

جاء العدوان الإسرائيلي الشامل على لبنان في ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٦ الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم "تغيير الاتجاه" إثر عملية عسكرية محدودة لحزب الله أسر خلالها جنوداً إسرائيليين من أجل تحريك قضية الأسرى اللبنانيين وغيرهم من المحتجزين في المعتقلات والسجون الإسرائيلية، بأهداف متعددة بدأت باستعادة الجنود الأسرى، لكن سرعان ما تمددت وتشعبت لفرض شروط سياسية استهدفت تغيير الواقع اللبناني وتشكيله وفق مصالحها، من بينها القضاء على حزب الله وفي الأدنى إزاحته من جنوب الليطانى، واستكمال تطبيق القرار ١٥٥٩ بنزع سلاح الميلشيات المسلحة أي سلاح المقاومة والسلاح الفلسطيني، وفي الأدنى نشر القوات اللبنانية في الجنوب، ودفع الحكومة اللبنانية لنزع هذه الأسلحة ونشر قوات دولية لمنع وصول أيه أسلحة لحزب الله.

لم يحظ هذا العدوان بتأييد صريح من الولايات المتحدة فحسب بل سبقه تخطيط مشترك كشفه خبراء إستراتيجيون، ووثقه خبراء عرب بارزون(٥)، وتباطأ مجلس الأمن في اتخاذ قرار لوقف إطلاق النار تحت ضغط الولايات المتحدة لإتاحة الفرصة لإسرائيل لاستكمال مهمتها. لكن أدى صمود الشعب اللبناني، ونجاح حزب الله في النيل من هيبة إسرائيل بضرب العمق الإسرائيلي، وإفشال أهداف العدوان إلى طرح معادلات إقليمية جديدة، وأخرى لمدلول الإصلاح في لبنان، عرقلت المشروع الأمريكي تجاه لبنان، وإن كانت لا تزال تعرقل التوافق الوطني في لبنان.

وتمثل المستوى الثاني: من الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة في إطلاق سلسلة من المشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدءاً من منتصف العام ٢٠٠٢، تضمنت مشروعات للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، وأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودمج معظم بلدان المنطقة في منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وأخرى لتطوير التعليم والثقافة. وكان من أبرزها "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط : بناء الأمل للسنين القادمة" التي أطلقها كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق في ١٢ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢(٦)،

---

(٥) انظر، خير الدين حسيب، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، وحسن نافعة، التداعيات الدولية (للحرب) في مجموعة باحثين، الحرب الإسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ٣٣ ، ٣٨٨ على التوالي.

(٦) خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول في مؤسسة التراث، ١٢ ديسمبر/كانون اول٢٠٠٤، مجلة قضايا حقوق الإنسان، الإصدار التاسع، مارس/آذار ٢٠٠٤، القاهرة، ص ص ١٥٨ – ١٦٨..

ولحقتها سلسلة تفصيلات صدرت تحت عناوين بيانات حقائق: من بينها "تمكين المرأة من الكفاية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحسين المعرفة، وتوسيع آفاق الفرص السياسية، وكذلك مبادرة الرئيس بوش بتأسيس منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال عشر سنوات (٩ مايو ٢٠٠٣). وفى النهاية أدمجت الإدارة الأمريكية معظم هذه المبادئ "لإصلاح" المنطقة في مشروع موحد، أعلنت عنه في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٤ تمهيداً لمناقشته في قمة الدول الثماني الكبرى (G8) في "سي أيلاند" في منتصف العام ٢٠٠٤.

لم يكن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط هو المشروع الوحيد الذي طُرح "لإصلاح" المنطقة، ففي غضون طرح المبادرات الأمريكية تكاثرت مشروعات الإصلاح الغربية" لرجل الشرق المريض" حتى تجاوزات عشر مشروعات، فإلى جانب المشروعات الأمريكية ظهرت مشروعات ألمانية[٧]، وألمانية فرنسية[٨]، وكندية، ودانمركية، وكندية دانمركية، وبريطانية وبعضها تبناه الاتحاد الأوروبي، وتناولت هذه المشروعات فرادى بعض المطالب التي تطرحها القوى السياسية والاجتماعية للإصلاح على الساحة العربية، خاصة الليبرالية منها، لكنها اختلفت في منطلقاتها وأهدافها وخصائصها وتناقضت أحيانا فيما بينها، ووقع بعضها في أخطاء فادحة.

تضمن **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، سلسلة من البرامج لتشجيع **الديمقراطية والحكم الرشيد** تشمل إجراء انتخابات حرة، وتدريب النساء على القيادة، وتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة، وتعزيز الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، وتدعيم المجتمع المدني، وكذا **بناء مجتمع معرفي** يشمل مبادرة للتعليم الأساسي ومحو الأمية وتطوير البرامج التعليمية وإصلاح التعليم وتعزيز التواصل مع شبكة الإنترنت، كما تضمن **البعد الاقتصادي** برامج لتدريس إدارة الأعمال وتوسيع الفرص الاقتصادية، ومبادرة لتمويل النمو وتشمل إقراض المشاريع الصغيرة، وبنك تنمية للشرق الأوسط الكبير، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل، ومبادرة التجارة، وتسهيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والمناطق التجارية، ومناطق رعاية الأعمال وتأسيس منبر للفرص الاقتصادية للشرق الأوسط[٩].

عرّف "المشروع" الشرق الأوسط الكبير بأنه البلاد العربية وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، وانطلق من منظور وصاية على منطقة قاصرة شبعت من فكرة الوصاية والانتداب بعد استعمار غربي طويل مسئول عن كثير من أوجه القصور والمشكلات في المنطقة، ومد نطاقه الجغرافي إلى بلدان تتفاوت درجة تحديثها بمقدار هائل فيما بينها، وأشار إلى إسرائيل كنموذج وحيد للديمقراطية في المنطقة، وإلى أفغانستان والعراق المحتلتين كنموذج للإنجازات.

أما محتواه الاقتصادي، فكان بمثابة إحياء للمشروع الشرق أوسطي، ومؤسسات التعاون الإقليمي التي انبثقت عن جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والمؤتمرات الاقتصادية للشرق

---

(٧) نص خطاب وزير خارجية ألمانيا يوشكافيشر أمام مؤتمر ميونخ في ٢٠٠٤/٢/٧، صحيفة الحياة الدولية، ٢٠٠٤/٢/٢٠.

(٨) نص المشروع الفرنسي الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط، صحيفة الحياة الدولية ٢٠٠٤/٣/٧.

(٩) صحيفة الحياة الدولية، ١٣ فبراير/شباط ٢٠٠٤.

الأوسط وشمال أفريقيا التي انبثقت عنها، ولم يوضح لنا المشروع كيف يمكن دمج إسرائيل في المنطقة بينما هي تبنى جداراً خراسانياً عازلاً يفصلها عن أقرب "جيرانها" الشعب الفلسطيني، وآخر من الكراهية والعنف يفصلها عن باقي "جيرانها"، وتجاهل المشروع أخطر تحديين يشغلان المنطقة، وهما مآل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، وحقوق الشعب الفلسطيني.

ولم تخل بعض المشاريع الأخرى الأوروبية من مثالب وشكوك، ففي الوقت الذي دعت فيه إلى "شراكة بدلاً من الوصاية"، وإلى بناء الإصلاح من الداخل بدلاً من وهم بنائه من الخارج، وتنبهت إلى المسألتين العراقية والفلسطينية، فقد انتهت إلى ضرورة ألاّ تظل هاتان المسألتان عائقاً لمشروعات الشراكة، وهي تعلم أن إحداها فحسب، وهى القضية الفلسطينية عرقلت مشروعات الحوار العربي الأوروبي التي انطلقت في السبعينيات، وأضعفت الشراكة اليورمتوسطية التي انطلقت في منتصف التسعينيات، كما أنها غرقت بدورها في وهم الشرق الأوسط الكبير، واحتفظت في الوقت نفسه لنفسها بمشروعها الخاص المبنى على اتفاقيات للشراكة مع بلدان المنطقة.

أما الشكوك التي أثارتها هذه المشروعات، فتعود إلى ازدواجية المعايير، ففي الوقت الذي كانت تخاطب فيه مشاعر الرأي العام العربي بموقف يتمايز عن الموقف الأمريكي بانحيازاته، لم تتورع أن تضع حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس" على قائمة الإرهاب.

مشروع الشرق الأوسط الموسع

في كل الأحوال، فقد طورت المناقشات الدولية من المشروع الأمريكي قبل أن يُقر بشكل نهائي في إطار قمة الثمانية التي انعقدت في ٩، ١٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، وقد صدرت الوثيقة المنقحة في وثيقتين: أخذتا شكل بيان[١٠] وبرنامج عمل[١١].

ورغم أن البيان تضمن فقرات تتعلق بالقضية الفلسطينية، والأراضي العربية المحتلة، وقضية العراق، وهدأ من مخاوف النظم العربية بالتأكيد على أن الإصلاح ينبغي أن ينبع من الداخل وأن تحدد بلدان المنطقة وتيرته ومداه، فقد حافظ على جوهر فلسفته، فتبنى "خارطة الطريق" ومنطق الرباعية في تسوية القضية الفلسطينية التي تعني في التحليل النهائي الرؤية الأمريكية الصهيونية، وتناول القضية العراقية من المنظور الأمريكي، بل وبمفرداته، وأكد على ألا تكون النزاعات الإقليمية عقبة في وجه الإصلاحات، بل وأن الإصلاحات يمكن أن تحقق تقدماً في اتجاه حلها. وأكد على أن أولوية الإصلاح في المجالات الثلاثة التي تبناها المشروع الأمريكي في الحيز السياسي، والحيز الاجتماعي الثقافي، والحيز الاقتصادي، ولم يفته أن يؤكد في الحيز الأخير على تشجيع التجارة بين بلدان المنطقة باعتبارها إحدى أولويات التنمية للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

أما برنامج العمل الذي أُطلق عليه "خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح" فرغم أنها تبنت العديد من المطالب الشعبية المطروحة من جانب شعوب المنطقة منذ عقود، فقد حافظت على طابعها

---

(١٠) انظر نص البيان على موقع إسلام أون لاين www.islamonline.net/arabic/doc/2004/06/article05

(١١) انظر نص برنامج العمل www.islamonline.net/arabic/doc/2004/06/article06

كبرنامج للوصاية على المنطقة، فقد وزعت التزامات محددة، وأوكلت متابعتها لدول من مجموعة الثمانية، ووضعت آلية للمتابعة، وهى تأسيس "منتدى المستقبل، وتوفير إطار وزاري للحوار بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ترافقه حوارات موازية على صعيد مؤسسات الأعمال، وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني. وتشجيع التبادل والتعاون الثقافي، وتحديد مصادر تمويل قيمتها ١٠٠ مليون دولار، وتشمل الالتزامات أدواراً محددة التزمت بها دول مجموعة الثمانية لدعم أهداف البرنامج في دول عربية محددة.

وفى كل الأحوال لم يظُهر مسار مشروع الشرق الأوسط الموسع نجاحا يذكر في هدفه المزعوم نحو نشر الديمقراطية أو تعزيز الحريات المدنية والسياسية، إذ اقتصرت استجابة الحكومات العربية في مجال الإصلاحات السياسية إما على أمور شكلية، أو مطالب تتمشى مع رغبة الحكومات في تعزيز قبضتها على خصومها السياسيين ومواجهة ما تعتبره تطرفاً من خلال قوانين مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وتغيير منظومة الإعلام والتعليم والثقافة.

وتحول منتدى المستقبل الذي حرص على عقد دورات سنوية منذ إنشائه في شهر ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤، إلى منبر كاشف للخلافات أكثر منه معبراً عن التوافقات، وتفاقم ذلك بشكل بارز على نحو ما تكرر في دورة الدوحة (يناير/كانون ثان ٢٠٠٦).

كما أظهرت ملتقيات المنظمات غير الحكومية التي تعقد بالتوازي مع هذه المؤتمرات، وتقيّم مراحلها السابقة، وترفع توصياتها إلى المؤتمر الرسمي، حجم الفجوة بين ما استهدفته الدول الصناعية الثماني والواقع.

والواضح أن مشروع الشرق الأوسط الموسع فقد زخمه بسبب عدة عوامل موضوعية، يأتي في مقدمتها فشل المشروع الأمريكي في العراق، وفشل التحالف الأمريكي الصهيوني في تحقيق أهدافهما في حربهما على العراق وفلسطين، وتزايد مخاوف التحالف الغربي من أن الإصلاحات التي كانت تلح على إجرائها يمكن أن تزعزع استقرار الأنظمة الحليفة، وقد تدفع بقوى راديكالية مناهضة للغرب وإسرائيل إلى مواقع السلطة، على نحو وصول حماس للسلطة، ومن قبلها حصول جماعة الأخوان المسلمين في مصر على خُمس مقاعد مجلس الشعب رغم كل الضغوط التي مورست عليها، ولا يعني هذا أن الغرب سيتخلى عن مشروع الشرق الأوسط الموسع، بل الأرجح ألا يعترف بفشله وأن يبقي على هياكله من الناحية الشكلية ويتجه إلى وسائل أخرى للتأثير.

وقد أخفق الإصلاح من الخارج في اختبار ثقة الرأي العام العربي عبر عدة مواقف متتالية إذ عززت استراتيجيات رعاته جدية شكوكه في أهدافه بدلا من أن تدحضها، وبينت أنه يعالج قضايا الإصلاح بنفس درجة الانتقائية التي تتبعها حكومات المنطقة وغلب اعتبارات الأمن ومكافحة الإرهاب على إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الإصلاح من الداخل

أربكت مشاريع الإصلاح الدولية **الحكومات العربية**، ولم يعد ما كانت تعتصم به من حجج في مواجهة دعاوى الإصلاح من الخارج مثل رفض التدخل في الشئون الداخلية، أو الاستقرار من أجل التنمية ومواجهة الإرهاب مجدياً، فتحولت إلى العمل بمحاذاة المشروع الدولي للإصلاح، واستيعاب المطالب الداخلية وليس التفاعل معها.

فبادرت إلى التجاوب مع احتياجاتها الأمنية من المشروع الدولي مثل مكافحة الإرهاب والتطرف الديني، وإعادة النظر في مناهج التعليم، ومكافحة الهجرة غير المشروعة.

وتجاوبت مع المطالب التي لا تشكل مساساً بهيمنة النخب الحاكمة مثل الاستجابة لحقوق النساء في المشاركة السياسية، والتي امتدت لكل البلدان العربية فعليا، أو من خلال تعهدات رسمية، عدا المملكة العربية السعودية.

وابتكرت آليات جديدة لتفادى آثار المطالب الشائكة مثل تعزيز التعددية والتنافسية في الانتخابات، فعدل بعضها من قوانينه الانتخابية على نحو يقبل بهذه التعددية شكليا، بينما فرض عليها شروطاً تصل بنتائجها إلى نفس نتائج الاستفتاءات السابقة في الاستحقاقات الرئاسية، أو إعادة إنتاج نفس النخب في الانتخابات النيابية والبلدية.

وبينما اقتربت دولة مثل مصر لأول مرة من القضايا الجوهرية مثل الأوامر العسكرية، أو إنهاء حالة الطوارئ، فقد ألغت من الأوامر العسكرية ما يتصل بمسائل جنائية مثل الغش التجاري، أو تجريف الأراضي الزراعية، بينما استثنت ما يتعلق بجمع التبرعات من المجتمع لسد احتياجات الأنشطة الأهلية، كما ربطت إنهاء حالة الطوارئ بإصدار قانون لمكافحة الإرهاب.

كذلك لجأت بعض الحكومات إلى تصعيد الحديث عن الإصلاح في الخطاب السياسي بديلا عن إجراء الإصلاح ذاته، واقر السودان دستوراً يتضمن لائحة لحقوق الإنسان تنافس الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ذاتها، بينما يكرس في مجمله احتكاراً صارماً للسلطة لتحالف الأحزاب الحاكمة بنسبة ٨٠%.

وأعادت موريتانيا إلى المنطقة شبح الانقلابات العسكرية الذي كانت قد تخلصت منه لأكثر من عقد ونصف بانقلابين متتابعين اعترف بهما النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الأفريقي.

وانهمكت كثير من الحكومات في تعزيز مبدأ الإفلات من العقوبة، فبينما لجأت الجزائر إلى التحقيق في مصير المختفين، وانتهت إلى مسئولية السلطات عن اختفاء ألاف المواطنين خلال فترة احتدام أعمال العنف والإرهاب المأساويتين، فقد حجبت إمكانية محاسبة المسئولين، وعملت لجنة الحقيقة والمصالحة في المغرب تحت سقف يسمح بإظهار حقائق الانتهاكات المأساوية لحقوق الإنسان، ولا يسمح بمساءلة مرتكبيها، وأسس السودان محكمة جنائية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب في دارفور لتفادي محاكمة مسئولين رفيعين أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكنه لا ساعد نفسه بمحاسبة مجرمي الحرب - حيث قصر محاكماته على شخصيات ثانوية- ولا هو تجاوز الإجراء الدولي بتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمسكت البحرين رغم كل المطالب الشعبية بقرار تحصين

مرتكبي جرائم انتهاكات حقوق الإنسان قبل عملية الإصلاح السياسي.

استجابة المجتمع المدني العربي لمشاريع الإصلاح

أحدث استعارة المشاريع الدولية للإصلاح للعديد من المطالب الإصلاحية للمجتمع المدني، والتي كانت موضع تجاهل أو قمع من جانب النظم العربية ترحيبا لدى شرائح من المجتمعات العربية بالمشروعات الدولية، من منطق "الترحيب بالإصلاح من أي مكان أتى، "لكن ظلت القطاعات العريضة من المجتمعات العربية ترفض منطق الإصلاح من الخارج، سواء انطلاقاً من وعيها بأهدافه، أو طابع الوصاية الذي انتهجه في طرحه وفي ممارسته، أو بخبرة نتائجه السلبية في التفاعل مع القضايا المحورية على نحو ما سبقت الإشارة.

لكن من ناحية أخرى حفزت تفاعلات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتداعياتها على بلدان المنطقة حواراً اجتماعياً واسعاً انخرط فيه فئات كثيرة من القوى الاجتماعية، مايز بين نمط استجابتها من ناحية، ونمط استجابة الحكومات من ناحية أخرى.

ورغم التجاذبات في الرؤى والآراء التي شهدتها هذه الحوارات حول قضايا جوهرية تتعلق بعلاقة الدين بالدولة، ومشروعية الأحزاب الإسلامية، ودور العسكريين في الحكم، والعدالة الاجتماعية في علاقتها بقضايا التنمية وما يرتبط بها من إجراءات مثل الدعم ومكافحة الفقر، فقد توافقت الآراء حول عشر نقاط مثلت مشروعا متمايزاً للإصلاح يمكن إجمالها فيما يلي[١٢]:

١. الدعوة إلى التعددية السياسية والإعلامية.
٢. إعادة تعريف السلطات في الدولة على نحو يحقق الفصل بين السلطات.
٣. استقلال السلطة القضائية، وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وإحالة المتهمين للقضاء أمام قاضيهم الطبيعي.
٤. تحديد فترة ولاية رئيس الدولة في النظم الجمهورية، وإجراء انتخابات الرئاسية على أسس تنافسية من جانب هيئة الناخبين، وتطوير الحكم الملكي باتجاه ممالك دستورية صحيحة.
٥. تحرير الإعلام، وحظر الحبس في قضايا الرأي.
٦. وضع ضمانات جدية لنزاهة الانتخابات، وكفالة فرص متكافئة للمرشحين، ودعم مشاركة المرأة والجماعات المهمشة في الانتخابات.
٧. تطوير مناهج التعليم على نحو يصلها بمتطلبات النهضة العلمية، ووضع برامج زمنية لمحو أمية الكبار.
٨. تعزيز البحث العلمي ودوره في خدمة المجتمع، والاستفادة من الطاقات الكبيرة للخبرات المتوفرة في مجال البحث العلمي بين العلماء العرب الذين حققوا إنجازات علمية في المهجر.
٩. الشفافية في مجالات القرارات السياسية والإدارية والاقتصادية ومكافحة الفساد.

---

(١٢) محسن عوض، مشروعات الإصلاح المطروحة على المنطقة العربية، في (ممدوح سالم (محرر)) التنمية والديمقراطية في مواجهة تحديات العصر) دار المستقبل العربي، القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٥٣.

١٠.إطلاق الحريات المدنية والسياسية وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون.

وبينما أحسنت الحكومات الاستماع إلى هذه المقترحات، بل وشارك رؤساء دول في ملتقيات الحوار على نحو ما فعله الرئيس السابق حسني مبارك في منتدى الإصلاح العربي بالإسكندرية، فقد توقفت استجابة النظم العربية لهذه الدعوات في أفضل الأحوال عند "حسن الاستماع"، وتجاهلت مضمونها كليةً، ولم يجد بعضها حرجاً في الزج بالإصلاحيين في سجونه على نحو ما فعلته السعودية. وما أن خفت الضغوط الدولية للإصلاح للأسباب التي سبق الإشارة إليها، حتى عادت النظم العربية إلى سيرتها الأولى: تدعم مشروعات التمديد والتوريث، وتحكم قبضتها الاحتكارية على السلطة والثروة، وتزج بخصومها السياسيين وراء القضبان بدعوى مكافحة الإرهاب، وبالغت في حماية الفساد، وصمت أذنيها عن أحكام القضاء، وفي الأخير شددت إجراءاتها القمعية تحت عناوين الإصلاح على نحو ما فعله الحزب الوطني (الحاكم) في مصر في تعديل الدستور عام ٢٠٠٧.

وهكذا انتهت قصة الإصلاح من الخارج والداخل إلى نفس النتيجة بمغادرة الأمل في أي إصلاح، ووقر في ضمير المجتمعات العربية أن الدعوة للإصلاح لم تعد مجدية.

> إذا كان من نافلة القول أن نذكر الحكومات العربية بالتزاماتها تجاه مجتمعاتها التي تمثل مصدر شرعيتها، حتى وإن لم ترغب في سماع ذلك، فإنها مدعوة لإصاخة السمع لتعبيرات الحركة الاحتجاجية في الإعلام وفي الشارع العربي وهي الحركة التي انصرفت عن "الدعوة للإصلاح" إلى "الدعوة "للتغيير".
>
> **تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي الصادر في مايو/أيار ٢٠١٠**

الإصلاح بين ثنائية الفعل الثوري والتدريجي

عندما حل شهر ديسمبر ٢٠١٠ إيذانا بانتهاء العقد الأول من الألفية، لم يكن بوسع أكثر المحللين تفاؤلاً بقدرات المجتمعات العربية أن يتنبأ بتلك التطورات العاصفة التي كانت على الأبواب رغم كل البواعث الداعية للتغير، وإرهاصات التزايد المطرد للاحتجاجات الشعبية في كثير من البلدان العربية. وحتى عندما أشعل محمد بوعزيزي النار في نفسه يوم ١٧ ديسمبر/كانون أول لم يكن بوسع أحد أن يتخيل أنه أشعل حريقاً في المنطقة العربية بأسرها.

ويطرح تحليل أحداث الثورات والانتفاضات التي أعقبت هذا التاريخ، ولازالت تجلياتها تتعاقب في مختلف أنحاء الوطن العربي العديد من التساؤلات المهمة. فما الذي جعل مثل هذا الحادث أن يكون شرارة الانطلاق للثورة التونسية، وما هي شرارة الانطلاق في بقية المواقع التي طالتها الثورات، وكيف كان نمط الاحتجاجات وتطوره، ونمط الاصطفاف الشعبي، ومكونات المشاركة الاجتماعية في الثورات والانتفاضات، وكيف واجهت النظم العربية هذه الانتفاضات، وماذا كانت حججها لمحاولة تحصين مواقعها. وما هي عوامل نجاح الثورات والانتفاضات أو تعثرها أو إخفاقها، وكيف كان مسار التطورات بعد الثورة في سياقاتها الثلاث: النجاح، والتعثر، والإخفاق، وكيف كان تأثير الثورات على قضية الإصلاح السياسي والانتقال للديمقراطية.

والأهم من كل ذلك هو السؤال حول كيف يمكن تعزيز مكتسبات الثورة، وسبل تعزيز الانتقال إلى الإصلاح السياسي والديمقراطية.

١ - شرارة الثورة

في خلفية المشهد المذهل الذي اندلع في **تونس**، والذي أطاح بواحد من أعتى نظم الحكم وأكثرها فساداً وتضليلاً، يكمن المشهد المثير للشاب العاطل بوعزيزي الذي عجز عن تحقيق أمله في عمل يتناسب مع مؤهله، فسعى لأن يتكسب رزقه كبائع جوال، فداهمته الشرطة وصادرت بضائعه المحدودة، وعندما توجه بالشكوى للمسئولين صفعته شرطية وبصقت في وجهه، فلم يجد وسيلة للتعبير عن غضبه واحتجاجه على حرمانه من الخبز والكرامة سوى أن يقف وسط الطريق ويصب على نفسه البترول ويشعل نفسه.

لم يكن بوعزيزي، الذي ربما لم يسمع أحد باسمه قبل السابع عشر من ديسمبر، وهو يجعل من نفسه قنديلاً ملتهباً يدرك أنه يشعل غضباً كامناً في بلده كله، ويضئ طريق الخلاص في تونس. إذ سرعان ما امتدت الاحتجاجات التي تفجرت في سيدي بوزيد إلى مدن وقرى الداخل ثم انتقلت إلى المدن الكبرى مثل صفاقس والقيروان وبنزرت وتونس العاصمة التي مثلت الضربة القاضية للنظام الاستبدادي الذي بناه زين العابدين بن علي الرئيس السابق على مدى عقدين من الزمن.

وبينما شهدت **مصر** أكثر من نموذج "لبوعزيزي" من شباب وشيوخ أشعلوا أنفسهم احتجاجاً أو يأساً على وقائع اجتماعية مماثلة لتلك التي أشعل الشاب التونسي نفسه بسببها فلم تحدث أثراً مماثلاً. لكنها أثارت قلق الأجهزة الأمنية وشمرت أبواق النظام سواعدها لتهيل التراب على "الفاعلين

وأفعالهم المشينة"، وبادر جهابذة الفتاوى الدينية بتكفيرهم، وبشروا أسرهم المكلومة بمصير أبنائهم المحتوم في الجحيم، وبادر أدعياء العلم باتهامهم بالعته والجنون والرغبة في لفت الأنظار، وقدم مثقفو السلطة خبرة التاريخ في فساد منظومة الثورات والثائرين، أما الأكثر ذكاءً فقد وضعوا أعداد الغاضبين في وعاء أكبر أحاطنا أن عدد الذين حاولوا الانتحار في مصر وحدها في العام ٢٠١٠ أكثر من مائة ألف شخص، فما قيمة أن يضاف إليهم حفنة من الغاضبين الذين يشعلون أنفسهم.

وإذا كان نموذج "بوعزيزي" المصري لم يفض إلى تحريك الشارع المصري، فإن حركة الشباب التضامنية مع مقتل الشاب السكندري "خالد سعيد" من جراء التعذيب من جانب الشرطة، وإصرار وزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الرسمية على طمس الحقائق، بل وتشويه صورة الضحية، أفضى إلى غضب شديد في أوساط الشباب تحديداً دفعهم للضغط على السلطة من أجل إجلاء الحقيقة ومعاقبة مرتكبي الجريمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على نحو كوّن رأياً عاماً ضاغطاً، اختبرته دعوة لعمل سلسلة بشرية بامتداد كورنيش الإسكندرية وكورنيش النيل بالقاهرة، أثبت فاعلية التحرك التضامني في التأثير، وجاءت بمثابة تجربة ميدانية للدعوة اللاحقة بالتظاهر في ميدان التحرير في ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠١١. وكانت بمثابة الشرارة في واقع قابل للاشتعال بتراكمات لم يكن أولها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد، ولم يكن آخرها التزوير الفج للانتخابات التشريعية التي جمعت كل خصوم النظام في خندق واحد.

وتواكبت الثورة **الليبية** التي اندلعت في ١٧ فبراير/شباط مع الزخم التي حققته جارتيها في تونس ومصر، وجاءت شرارتها ذات صلة بانتهاكات حقوق الإنسان أيضاً، في سياق المطالب الشعبية المتواصلة لمحاسبة مقترفي مذبحة سجن أبو سليم. وسرعان ما حفزتها الاعتقالات والإجراءات القمعية وامتدت إلى العديد من المدن الليبية شرقاً وغرباً.

أما في **اليمن** الذي بدأت إرهاصات ثورته في شهر يناير بُعيد نجاح الثورة التونسية ثم المصرية، فلا يكاد يوجد حدث معين يمكن اعتباره شرارة انطلاق الثورة، إذ كانت البلاد نفسها تعاني من حريق واسع على مدار السنوات الأخيرة انخرط خلاله النظام في ٦ جولات عسكرية مع مواطنيه من الحوثيين، كما كان في مواجهة متواصلة مع مواطنيه في المحافظات الجنوبية الذين انغمسوا من فرط التهميش والإقصاء والقمع في مطالب انفصالية وسقط منهم عشرات الضحايا خلال التظاهرات الاحتجاجية، كما كان منخرطاً في حرب مفتوحة فيما يسمى مكافحة الإرهاب ضد التنظيمات الجهادية التي يشكك كثير من اليمنيين في انتمائهم للقاعدة، ويحملون النظام مسئولية الدور الذي يلعبونه داخل اليمن. وكانت كل هذه الأحداث تتم في سياق يعاني من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات العامة، وواقع اقتصادي متدهور، وفساد مؤسسي يضع اليمن بين أكثر البلدان فساداً في العالم.

أما **البحرين**، التي شهدت بروز الحركة الاحتجاجية خلال الأشهر السابقة على الانتفاضة فقد بدأت الانتفاضة بالفعل يوم ١٤ فبراير/شباط، بعد ثلاثة أيام من تنحي الرئيس المصري السابق يوم ١١ فبراير/شباط، بتنظيم عدة تظاهرات في قرى شيعية فقيرة تطالب بتحسين الخدمات استجابة لدعوة

أطلقها الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت وأججتها الإجراءات القمعية التي أفضت إلى سقوط قتلى، واعتقال أعداد من المواطنين.

إما في **سوريا**، التي نجحت الأجهزة الأمنية في إجهاض دعواتها الأولى للتظاهر في ١٥ مارس/آذار على مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت، فقد باغتتها الشرارة في "درعا" من حيث لا تتوقع حيث تأثر الصبية بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي تردد في تونس ومصر، فرددوه، وكتبوه على جدران المباني، فقامت أجهزة الأمن بتعقبهم واعتقالهم مما آثار غضب المواطنين فقاموا بتظاهرات تم قمعها بقوة مفرطة أدت إلى سقوط قتلى، وكانت هذه بمثابة الشرارة التي أشعلت الثورة التي انتقلت إلى العديد من المحافظات السورية وأججتها إجراءات القتل والقمع المتعاقبة.

٢- نمط الاحتجاج وتطوره ومكونات المشاركة المجتمعية في الثورة

عندما اندلعت شرارة الثورة **التونسية** في سيدي بوزيد امتدت إلى كافة المدن المجاورة المكناسي، منزل بوزيان، الرقاب ومنها إلى القصرين وتالة وسليانة والكاف وجندوبة انتهاء بتونس العاصمة بأحيائها الشعبية وخاصة "حي التضامن"

أسهمت كافة طبقات المجتمع التونسي في الثورة وشاركت فيها، فبدأها الشباب العاطل عن العمل، وصغار التجار والحرفيين والطلبة والموظفين، وأيدت الأحزاب والأكاديميين والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني الثورة، وشاركت فيها، وفي مقدمتهم نقابة المحامين والصحفيين، بينما تأخر انضمام الاتحاد العام للشغل التونسي في تأييد الثورة والانضمام إليها.

وفي **مصر** بدأت الثورة بتجمعات شبابية احتجاجية واسعة النطاق من حركات اجتماعية وسياسية وثقافية تجمعها شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت، وبعضها ينتمي إلى بعض المنظمات السياسية مثل شباب حركة ٦ أبريل، وشباب حركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير، وحزب الجبهة الديمقراطية.

وتجاوب مع دعوة هؤلاء الشباب للتظاهر السلمي فئات متعددة من القوى الاجتماعية تعبر عن مختلف فئات المجتمع ومختلف مراحله العمرية فشارك الشيوخ جنب إلى جنب الشباب، وشارك النساء جنب إلى جنب الرجال، وشارك المسيحيون جنبا إلى جنب المسلمين، وضمت المظاهرات والاعتصامات فئات من مختلف الطبقات الاجتماعية والسياسية، وانعكس التلاحم الشعبي في نوعية الهتافات والشعارات التي رفعها المتظاهرون والمعتصمون والتي تجاوزت الانتماءات الحزبية والدينية والفئوية.

ولم يتخلف عن تأييد الثورة سوى قيادة المؤسسات الدينية الرسمية وإن كانت دعوتهم لم تلق تأييداً من جانب المنتمين إليها. حيث انخرط في التظاهرات قيادات أزهرية وكنسية رغم مواقف قيادتها من الثورة، وتراوح موقف الجماعات السلفية بين تأييد النظام والتزام الصمت.

وعلى مستوى النقابات والاتحادات المهنية والعمالية وغيرها من التنظيمات، فرغم التأييد

واسع النطاق لأعضاء النقابات المهنية للثورة منذ بدايتها، فقد عارض الثورة رؤساء مجالس بعض النقابات، وأبرزها نقابة المحامين والصحفيين والفنانين. وتوضح المفارقة بين موقف القيادات النقابية المهنية والعمالية من ناحية ومنتسبيها من ناحية أخرى نمط الانفصال بين هذه القيادات وقاعدتها حيث جاء بعضها بدعم من النظام، وكذلك فإنه رغم اندماج قطاعات عريضة من العمال في الثورة فقد ظل الاتحاد العام للعمال -بطابعه الحكومي- كما هو متوقع في موقف مؤيد للنظام، لكن قدم العمال إسهاماً بارزا تمثل في العصيان المدني الذي عجل بسقوط النظام، وغاب عن تأييد الثورة الاتحادات الصناعية والغرف التجارية، وباستثناء بعض رجال الأعمال الذين أيدوا الثورة فقد انخرط معظمهم في تأييد النظام وشارك بعضهم في الجرائم التي ارتكبها الحزب الوطني ضد الثورة.

وتباين كذلك موقف القوى الحزبية والسياسية، من فترة إلى أخرى خلال مسار الثورة، وكان أبرز المواقف التي كانت موضع نقد مسارعة انخراط ممثلي الأحزاب في الحوار الذي دعا إليه نائب رئيس الجمهورية والذي كان موضع اعتراض جمهور الثورة وذلك باستثناء الحزب الناصري الذي قاطع الحوار، وقد انسحبت الأحزاب والقوى السياسية من الحوار لاحقاً لكنها تعرضت لمساءلات داخل هيئاتها وصلت لمحاولة إقصاء قياداتها في بعض الأحزاب.

وجغرافياً بدأت الحركة الاحتجاجية في القاهرة والإسكندرية والسويس والغربية والدقهلية يوم ٢٥ يناير/كانون ثان لكنها امتدت جغرافياً إلى سائر محافظات البلاد، ووقعت أبرز المواجهات في مدن من محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس وسيناء، وقد ساهم هذا الانتشار الجغرافي في إعطاء زخم كبير لمطالب الثوار وقوض قدرة الأجهزة الأمنية على قمع الثورة بل وعلى وجودها ذاته.

واتخذت مؤسسات الإعلام الرسمية والصحف القومية موقفاً معادياً من الثورة المصرية والثوار، وارتكبت أخطاء جسيمة في حق المجتمع المصري، كان أبرزها تضليل الرأي العام وتشويه سمعة الثوار وبث أخبار كاذبة وتورطت في تحريض مباشر ضد المتظاهرين، مهد للاعتداء عليهم وارتكاب جرائم ضدهم. وقد رصدت لجنة تقصى الحقائق[١٣] التي تشكلت من المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان مظاهر هذا التحريض، وطالبت بمحاكمة المسئولين عنه جنائياً وإقالتهم من مواقعهم.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب الرافضين للثورة والذين ساندوا الرئيس المخلوع طوال ثماني عشر يوما، سرعان ما تحولت مواقفهم فور صدور بيان تخلي الرئيس عن منصبه وأصبحوا متحدثين رسميين باسم الثورة والثوار وهو ما قوبل باستهجان شديد من الثوار وانتهى إلى تغيير معظم قيادات الصحف القومية، ووسائل الإعلام الرسمية.

وفي المقابل لعبت الصحف الخاصة والإعلام غير الرسمي دوراً كبيراً في مساندة الثورة بالتواجد الدائم لرموزها مع الثوار، والعمل على فضح الجرائم التي ارتكبها النظام ضد الثوار خاصة

(١٣) المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن نتائج أعمال لجنة تقصي الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

في فترة انقطاع خدمة الموبايل والانترنت ومنع بث بعض الفضائيات مثل الجزيرة والعربية، بالإضافة إلى مواصلة فضح جرائم النظام قبل الثورة.

ومن ناحية أخرى كانت منظمات حقوق الإنسان جزء من نسيج الثورة في كافة مراحلها، فقد دأبت على فضح جرائم التعذيب والقتل في السجون والمعتقلات، وعملت على ملاحقة مقترفي هذه الجرائم قضائياً، وأثناء الثورة شارك أعضاء من المنظمات الحقوقية في الثورة وعملت المنظمات الحقوقية على توثيق انتهاكات النظام بحق الثوار، وطالبت بمحاكمة مرتكبي الجرائم ورموز الفساد بدءاً من الرئيس السابق إلى قيادات وكوادر الحزب الوطني، وكل من يثبت تورطه في جرائم بحق الشعب المصري.

واندلعت شرارة الثورة **الليبية** على خلفية اعتقال المحامي فتحي تربل، وفرج الشراني عضو رابطة الدفاع عن أهالي ضحايا سجن أبو سليم في الخامس عشر من فبراير/شباط، هو ما دفع أهالي ضحايا مذبحة أبو سليم إلى تنظيم مسيرات احتجاجية في بنغازي سرعان ما امتدت لتشمل أغلب مدن الشرق الليبي وعلى رأسها طبرق وإجدابيا والبريقة وحرر الثوار مدينة بني غازي بكاملها وطردت كتائب القذافي من المدينة، ثم بدأت سلسلة من الانشقاقات في صفوف القوات المسلحة الليبية وانضمت كتائب بكاملها إلى الثوار، كما انضمت بعض قيادات الشرطة إلى الثوار، وتلا ذلك انشقاق بعض الوزراء وموظفي الدولة مثل وزير الداخلية، وقيادات في السلك الدبلوماسي مثل علي التريكي وهو سفير ليبيا في الأمم المتحدة.

ولعبت المؤسسات الإعلامية الرسمية دوراً بارزاً في التعتيم على جرائم قمع الثوار وقصفهم جواً وبراً وبحراً، وروج أكاذيب مضللة عن قيام عناصر مصرية وتونسية بدعوة الشعب إلى التظاهر خدمة لأجندة أجنبية، كما روج إشاعات عن قيام تنظيم القاعدة وراء الثورة، وقيام جهات مندسة ترغب في زعزعة استقرار ليبيا بتوزيع مواد تذهب بالعقل على الثوار لتسهل قيادتهم واستخدامهم لتنفيذ مخططات تخريبية.

وبدأت الثورة **اليمنية** بتظاهرات شعبية للمطالبة برحيل الرئيس على عبد الله صالح وإسقاط نظامه، وأيدت الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني الثورة وشاركت بها، كذلك انضمت العديد من القبائل اليمنية إلى الثورة ومن بينها أكبر قبيلتين وهما حاشد التي ينتمي إليها الرئيس اليمني نفسه وقبيلة بكيل، كما امتدت شرارة الثورة من صنعاء إلى خمسة عشر محافظة من بينها المحافظات الجنوبية التي تجاوزت مطلب الانفصال إلى إسقاط النظام حيث اندمج "الحراك الجنوبي" مع مطالب الثوار، و"اللقاء المشترك".

وأعلن اثنان من الوزراء استقالتهما، وكذا عدد من أعضاء البرلمان من قيادات حزب المؤتمر الشعبي (الحاكم) انشقاقهم عن الحكم، كما أعلن عدد كبير من الدبلوماسيين البارزين استقالاتهم من مناصبهم وانضمامهم للثوار.

وانضمت بعض قيادات القوات المسلحة للثوار مثل علي محسن الأحمر قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى مدرعات، والأخ غير الشقيق للرئيس اليمني، الذي

أعلن تأيده وضباط وأفراد قوته لثورة الشباب السلمية، كما انضم العميد حميد القشيبى قائد اللواء ٣١٠ بمحافظة عمران الثوار، فضلاً عن انضمام العديد أفراد القوات المسلحة بشكل فردي إلى الثورة، وأعلنت القيادات العسكرية أن انضمامها إلى الثوار لا يعد مؤشرا على انقسام الجيش اليمني وإن الهدف منه هو حماية الثورة والثوار.

وأيدت الصحف الرسمية والمؤسسة الإعلامية الرسمية الرئيس اليمني على عبد الله صالح، واتخذت موقفاً معادياً للثورة ولعبت دوراً في تضليل الرأي العام في الداخل والخارج.

في **البحرين** دعا شباب من الطائفتين السنية والشيعية على شبكة الانترنت، إلى مظاهرات احتجاجية للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية تتمثل في وضع دستور جديد للبلاد تصبح بموجبه البحرين مملكة دستورية، وأن يكون رئيس الحكومة مسئولاً أمام البرلمان وليس الملك، لكن فرضت حركات المعارضة الشيعية نفسها في النهاية كقوة سياسية منظمة على الحراك الشعبي. وانضمت للاحتجاجات منذ بداية الاعتصامات. وهي ما يعرف بالجمعيات السبع وتضم الوفاق، ووعد، والمنبر التقدمي، والعمل الإسلامي "أمل"، والتجمع القومي، والتجمع الوطني، والإخاء.

ووفقاً للمركز العربي للأبحاث والسياسات فإنه مع تصاعد الأحداث أصبح المشهد الاحتجاجي التنظيمي مشغولا بكتلتين رئيسيتين[١٤]: الأولى جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وهي أكبر تجمع سياسي في البحرين ولديها حضور شعبي قوى، و١٧ مقعداً من أصل ٤٠ في البرلمان. وتتماثل مطالبها المعروفة مع مطالب شباب (١٤ فبراير) وتحالف معها التجمع القومي الديمقراطي، وأمل والأحزاب اليسارية مثل وعد والمنبر التقدمي الديمقراطي، وهي كتل تضم أعضاء مختلفين من ليبراليين وشيعة وسنة، رجالا ونساء وكلهم شاركوا تحت راية الوفاق في الحراك الشبابي.

والتكتل الآخر هو التحالف من أجل الجمهورية الذي تشكل في السابع من مارس/آذار ٢٠١١ على خلفية الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها مملكة البحرين ويطالب بإسقاط الملكية وحكم آل خليفة وإقامة جمهورية في البحرين ويضم ثلاث حركات شيعية معارضة للنظام الحاكم هي: تيار الوفاء الإسلامي وحركة حق وحركة أحرار البحرين.

وقد تميزت حركة الاحتجاج في البحرين عن مثيلاتها في المنطقة العربية كونها تستدعي إعادة تعريف نظام الحكم والمواطنة من جديد في بلد ترسخت وتمايزت فيه أنساق عمل سياسي طائفية عبر فترة طويلة من الزمن. ويجري طرح هذه المهمات الكبرى في أجواء من انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين المواطنين فيما بينهم من جهة أخرى فرضت أجواء تنامي فيها التأكيد على الهويات الفرعية المستندة إلى إعادة تعريف الذات على أساس طائفي متوتر يؤكد على المقابلة بين مكونين رئيسيين للمجتمع البحريني هما السنة والشيعة، ما ساهم في ربط المكون الداخلي بالبعد الإقليمي، في عملية تغذية متبادلة وذلك ليس على مستوى الشعب فقط بل على مستوى النظام أيضاً والبعد الإقليمي[١٥].

---

(١٤)

(١٥) المصدر نفسه

٣- نمط المواجهة وحجج الأنظمة

على تفاوت في الوسائل والمراحل، كان لأداء نظم الحكم العربية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية قواسم مشتركة متعددة، شملت القمع الدموي للمحتجين والملاحقة المحمومة للمعارضين، وإجراء تعديلات سياسية ضمن عمليات خداع استهدفت الداخل والخارج، وشملت استخدام فزاعة "الإسلاميين"، ومحاولات الاستعانة بالجيش والميليشيات شبه النظامية، وفرض الفوضى كبديل للاستقرار الهش المزعوم، واستخدام اللغة العاطفية في إحداث انقسام اجتماعي حول الثورة والمدى الذي يجب أن تصل إليه أو تتوقف عنده، واستدعاء الدستور والقوانين المعطلة لتقويض الإصلاحات السياسية المطلوبة أو تأجيلها دون ضمانات، واتخاذ إصلاحات جزئية في محاولة للاحتواء، وبينما توسعت النظم في استخدام ماكينتها الإعلامية لتخوين الثوار والتحريض عليهم، فقد أحجمت جميعها عن الرد على الدلائل التي تثبت حجماً هائلاً من فسادها المنظم والقانوني.

ولم تتردد مختلف النظم الحاكمة في **اللجوء لاستخدام القوة**، وإن كان بعضها قد أبدى قدراً من المرونة والتسامح في مواجهة مظاهر الاحتجاج الأولية، ولكن هذا التسامح المخادع لم يدم طويلاً، فبينما استمر أياماً في سيدي بوزيد التونسية، فقد استمر ساعات محدودة في نهار ٢٥ يناير في مصر، ودام لعدة أيام في اليمن والبحرين والجزائر، وامتد لبضعة أسابيع في الأردن، ولم يزد عن دقائق في سوريا والعراق.

وبينما سارعت نظم الحكم إلى إجهاض التحركات قبل موعدها في كل من ليبيا والسعودية وموريتانيا، فقد فضل نظامي الحكم في المغرب والإمارات العزوف عن الدخول في مواجهات واحتكاكات تزكي حمية الاحتجاجات وتفرز تداعيات المحاسبة.

استخدم نظاما الحكم في تونس ومصر الاحتكاك المباشر بالاعتداء بالضرب على المتظاهرين سلمياً وملاحقة واعتقال المشاركين في المظاهرات، قبل أن تكثف من استخدام القنابل المسيلة للدموع (بما في ذلك المخزون منتهي الصلاحية في مصر واليمن) والرصاص الحي والرصاص المطاطي من مسافات قريبة، وتوظيف القناصة بالذخيرة الحية لإثارة الرعب والحيلولة دون استمرار المظاهرات، بينما بادرت ليبيا وسوريا والعراق لاستخدام الرصاص الحي بتوسع وكثافة لمنع الاحتجاجات في المهد.

واقتدت نظم الحكم في اليمن والبحرين وسلطنة عمان بنظامي الحكم في مصر وتونس في تكتيكات المواجهة المتدرجة قبل أن تصل إلى العنف المفرط، ومضت - ومعها نظام الحكم في الأردن- في الاقتداء بنظام الحكم في مصر في ظاهرة تشكيل ميليشيات شبه نظامية تحت غطاء "مظاهرات المؤيدين" الذين قادوا حملات عسكرية لقمع المتظاهرين.

وشكل **التعتيم على الإعلام ووسائل الاتصال** أداة مهمة لقمع الاحتجاجات، فلجأت تونس ومصر وليبيا واليمن إلى القطع الشامل أو الجزئي لشبكة الانترنت، وإغلاق كلي أو جزئي لشبكات الهواتف المحمولة، جنباً إلى جنب مع منع أو قمع طواقم الإعلام العربية والأجنبية من متابعة الأحداث، والحيلولة دون أن يتم تسجيل الجرائم التي يرتكبونها في وضح النهار.

وفيما اقتدى **الجيش** في مصر بتجربة الجيش التونسي في رفض الانخراط في قمع المتظاهرين، لكنه أفسح المجال أمام النظام لمواجهة الاحتجاجات بالحوار أحياناً والقوة أحياناً، فقد عمل نظام الحكم في اليمن على تقليد نظام الحكم في ليبيا باستخدام قواته المسلحة الأكثر ولاءً لقمع الاحتجاجات، ونجح في ذلك نسبياً في الأسابيع الأولى في محافظات جنوب اليمن، بينما لم يتمكن من تحقيق ذلك ضد المحتجين في مناطق الشمال، قبل أن ينقسم الجيش بين موال للنظام وموال للثوار، ووجدت البحرين في قوات درع الجزيرة حلاً مناسباً لثنائية الجيش والشعب.

وبقي الوضع الأسوأ للثورات في كل من ليبيا واليمن، في ظل إصرار نظامي الحكم على البقاء حتى النهاية، وانسداد الأفق أمام رأسي النظام اللذان يدركان إمكانية ملاحقتهما عقب اضطراهما للخروج من السلطة.

وتشاركت نظم الحكم العربية **استخدام فزاعة "الإسلاميين"** القديمة-الجديدة، فاستخدمتها بدرجة أقل في اتجاه الداخل، سواء لإشاعة مخاوف المجتمع من ناحية وإثارة الانقسام بين المجتمع، أو لترهيب تلك التيارات ومنعها من الانخراط في الاحتجاجات بهدف إضعاف قوة التحركات الشعبية، ولكنها اتجهت بدرجة أكبر إلى الخارج الذي لطالما أبدى تفهمه لمنهجية القمع التي اتبعتها هذه النظم ومخاوفه على نظام المصالح الدولية الراهن.

وبينما مثل الأخوان المسلمين الفزاعة في مصر وسوريا، كان تنظيم "القاعدة" هو الفزاعة في ليبيا واليمن، وكان التيار الشيعي المتشدد والمد الإيراني هو الفزاعة في البحرين.

اتجهت مختلف النظم الحاكمة لإجراء **عمليات احتواء وخداع منهجي** للاحتجاجات، قام على الوعود بإصلاحات سياسية واقتصادية تعزز هوامش الحرية وترفع بعض الإجحافات الاقتصادية والاجتماعية، وشمل ذلك إقالة وزراء ثم حكومات وقياديي أحزاب حاكمة في تونس ومصر والأردن واليمن والبحرين وسوريا، ووعود بتعديلات دستورية في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين والمغرب، ووعود برفع حالة الطوارئ في الجزائر وسوريا، وإغداق الفوائض المالية في الجزائر والسعودية وسلطنة عمان، والوعد بإصلاحات قريبة في العراق وموريتانيا. وجرى ربط تحقيق الإصلاحات السياسية التي قد تتيح إمكانية تغيير نظم الحكم بقيود تفرضها الدساتير المعطلة والقوانين المنفذة لها، لفرض محاولة إرجاء التنفيذ.

كذلك، سعت نظم الحكم إلى وضع مجتمعاتها في **مأزق الاختيار بين سيناريو الفوضى الشاملة وسيناريو الاستقرار المزعوم المشروط ببقاء رأس النظام**، فعمل نظامي الحكم في تونس ومصر على سحب الشرطة من أداء مهامها في حفظ الأمن، وتسهيل أو تعمد عمليات فرار جماعي للسجناء، وتقليل حجم المواد الغذائية والسلع الأساسية المتاحة في الأسواق للربط بين وقف الاحتجاجات وتوفيرها، واقتدى نظام الحكم في ليبيا بهذه المنهجية في الأسبوعين الثاني والثالث لاندلاع الاحتجاجات.

لم تتباطأ نظم الحكم في توجيه **الاتهامات للمحتجين والمعارضين بأنهم يشاركون بسذاجة في تنفيذ مؤامرة خارجية** تحاك خيوطها في أجهزة مخابرات أجنبية ودول معادية، وأنهم يخضعون

لتأثير حفنة مندسة بينهم تقودهم إلى زعزعة الاستقرار، وجرى استخدام ماكينة الإعلام الرسمي والإعلام المستقل التابع لنظم الحكم في توجيه الاتهامات ذات الطابع الحاد التي تتنافى مع المنطق، ومثالها توجيه الاتهامات لأمريكا وإسرائيل جنباً إلى جنب مع إيران وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية بالمسئولية عن تفجير الأحداث في مصر، والتدليل عليها بالقبض على عملاء للاستخبارات الإسرائيلية مع التساؤل عن الآلية التي سافر من خلالها معتقلو حماس وحزب الله الفارين من السجون المصرية إلى غزة ولبنان.

كذلك لم تتردد رؤوس نظم الحكم في **استخدام الخطاب العاطفي** ذا المحتوى الديني لاستغلال منظومة القيم الأبوية والأخلاق الاجتماعية السائدة لتحقيق خداع المجتمع وزرع الانقسام بين المواطنين وروافدهم، بالربط بين استمرارهم في السلطة وحرصهم على استقرار المجتمعات والحد من المخاطر التي تحيق به، مؤكدين على إخلاصهم بالحديث عن أدوار إما مزعومة أو موضع مبالغة صارخة، قاموا بها خلال أدائهم لواجبات وظائفهم العامة تاريخياً، مثل الخدمة في الجيش.

بينما أحجموا جميعاً - ومعهم وسائل الإعلام التابعة لهم - عن إصدار أي تعليق على ما يرد في الإعلام العربي والأجنبي من دلائل على جرائم فساد كبرى وملموسة جرت تحت مسئوليتهم ولصالحهم الخاص.

٤- عوامل نجاح الثورة أو تعثرها أو إخفاقها

يعد عنصر المباغتة أحد أهم عناصر نجاح ثورتي تونس ومصر، ولا نعني هنا بالمباغتة عدم علم السلطات بتوجه متظاهرين للحشد حيث كانت ردة فعل وفاة "بوعزيزي" الأولية تتيح إمكانية التنبؤ باحتجاجات كبيرة، كما كانت الدعوة إلى مظاهرات ٢٥ يناير في مصر متاحة على شبكات التواصل الاجتماعي للمتظاهرين كما لأجهزة الأمن، لكن ما نعنيه هنا بالمباغتة هو حجم هذه المظاهرات الذي فاق قدرات الأنظمة على التنبؤ على نحو ما عبر عنه حبيب العادلي وزير داخلية مصر الأسبق خلال التحقيق معه، وعجز الأجهزة الأمنية عن معرفة قيادات الثورة، وكذا مباغتة الصورة الذهنية الراسخة في النظامين بأن الشعوب العربية هي شعوب ضعيفة مستكينة تخضع للإرهاب والقمع الأمني، وتعد محاولات الأنظمة قمع الثورة أمنياً دليلاً يؤكد هذه الصورة، وتكرسه تصريحات المسئولين في البلدين عن أن تنظيمات خارجية وراء الثورات أو وصف مصر بأنها "حديقة حيوانات كبرى" كما جاء على لسان وزير الإعلام المصري. ولا شك أن قدرة الجماهير في تونس ومصر في كسر حاجز الخوف سواء من الأجهزة الأمنية أو "البلطجية" التابعين للأحزاب الحاكمة، كانت من العناصر الرئيسية في نجاح الثورة في البلدين.

ويعد الابتكار الذي تمثل في ثورة مصر حيث وظف الشباب أحد أهم ابتكارات عصر المعلومات وهو الانترنت في الحشد للثورة والإعداد لها من خلال التقاء الآلاف من الشباب الذين لم يسبق لهم معرفة بعضهم البعض ولكن جمعهم حلم الثورة والحرية، العنصر الثاني في نجاح الثورة المصرية.

ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من أن الانترنت لم يلعب دوراً كبيراً في الثورة التونسية لإحكام النظام التونسي سيطرته على الانترنت وحجبه عشرات المواقع الالكترونية، واعتقال المدونين وحجب مدوناتهم لمنع نمو قاعدة المعارضة في البلاد، إلا أنه يمكن القول أن هذه السيطرة ساعدت على امتداد شرارة الثورة التي انطلقت من مدينة بو زيد وتجاوب العاصمة معها فمنذ مطلع مايو/أيار ٢٠١٠ دشن المدونون ومستخدمو الانترنت تجربة في التظاهر "افتراضياً" عبر الانترنت احتجاجاً على منع وحجب المدونات فأسسوا موقعاً الكترونياً ليكون فضاءً للتظاهر، وأطلقوا عليه اسم "عمار ٤٠٤" لتكون رمزاً للرقابة على الانترنت والرقم ٤٠٤ هو الرقم الذي يظهر على شاشة الحاسوب كلما تعذر النفاذ إلى من داخل تونس على المواقع المحجوبة، ليكون فضاءً للتظاهرة، واختاروا عبارة "سيب صالح" التي تعني في اللهجة العامية "كفاية..أتركني وشأني" لتكون شعار لحملتهم، وتم حجب الموقع بعد ساعات قليلة من انطلاقه.

كذلك لعب الطابع السلمي للتظاهرات الاحتجاجية والمطلبية في كل من تونس ومصر، وكذا نمط التدرج في المطالب، والقدرة على التفاعل مع ردات فعل النظم دورا مهما في تعزيز مسار الثورتين، إذ ساعد على حشد التأييد لهما في كلا البلدين، وأدى إلى توسع شرائح متعددة من المجتمع في الالتحام بالثورة، وأكسبها تأييد الرأي العام العالمي، وأربك النظام وورطه في حماقتي ارتكاب جرائم القتل والترويع، وبلاهة الحلول المبتسرة والمتأخرة مما رفع سقف مطالب الثورة وحسم نتائجها.

وبرغم أن ثوار ليبيا التزموا في البداية هذا النهج السلمي في مطالبهم فقد اضطروا لتجاوزه في وقت لاحق تحت وطأة عدة عوامل أبرزها حالة "اللانظام" التي يتميز بها "نظام القذافي" وعنف ردود فعله، وطابع التوزيع السكاني الذي أفقد الثوار ميزة الانتشار المربك، وسوء تقدير ميزان القوة، فنحت الثورة إلى المواجهة العسكرية ووقعت تحت وطأة عدم تكافؤ القدرات العسكرية، وتعرضت لخسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين، وتدخل عسكري مرهون بحسابات المصالح والدولية وتنافساتها.

أما في **اليمن** التي حافظت ثورتها بإصرار على النهج السلمي لحركتها الاجتماعية والمطلبية، رغم ما هو معروف عن توافر السلاح في أيدي المواطنين، واستوعبت الدرس الليبي، فقد تداخلت عوامل أخرى في استمرار تأخر بلوغ أهدافها بإسقاط النظام أبرزها العصبيات القبلية والعشائرية والأسرية، التي أتاحت للرئيس اليمني استخدام ما سماه "الشارع بالشارع" مع فارق القدرة على حشد التأييد بين الموالين والمعارضين.

كما لعب العامل الخارجي، والذي لا يزال - رغم كل التصريحات البراقة من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية - في تبني مطالب الحركة الاحتجاجية يؤازر النظام من خلال وجود عسكري مادي للولايات المتحدة داخل القوات اليمنية تحفزه صورة استاتيكية لما يسميه مكافحة الإرهاب، والدعم المالي السعودي.

وفي التجربة الاحتجاجية في **البحـــرين**، التي التزمت أيضاً بالطابع الـــسلمي، كـــان العامـــل الحاسم في تعثرها إن لم يكن إخفاقها عدم قدرة الحركة الاحتجاجية على تجـــاوز مكونهـــا الطـــائفي وهيمنة القوى الشيعية عليها، وأتاح ذلك للنظام تجييش طائفي مقابل، واستقدام قوات درع الجزيرة.

ولعبت المؤسسة العسكرية دوراً حاسماً في تونس ومصر رجح كفة ميزان الثورة والثـــوار، حيث تعد المؤسستين العسكريتين من المؤسسات العسكرية المهنية والاحترافية وولاءها للدولة، ولهذا رفض وزير الدفاع التونسي في ١٣ يناير/كانون ثان قمع الجيش للشعب ولثورته حتى فـــر الـــرئيس السابق تاركاً البلاد، وبينما أعلن رئيس الوزراء أن غياب بن علي مؤقت وأنه فوضه برئاسة الدولـــة فقد بادر رئيس المجلس الدستوري بتأكيد أن غياب الرئيس نهائي، وتولى مسئولية رئاسة الدولة طبقـــاً للدستور. وفي مصر حسمت المؤسسة العسكرية الموقف لصالح الشعب والثورة وإن استغرقت فتـــرة أطول من نظيرتها التونسية حتى اتخذت قرارها بعد مرور أسبوعين من نزولها إلى الشارع وتعهـــدها بحماية المتظاهرين حتى الإعلان عن تخلي الرئيس مبارك عن الـــسلطة. وتـــولى المجلـــس الأعلـــى للقوات المسلحة مسئولية أدارة شئون البلاد لفترة انتقالية حتى إجراء انتخابات وتـــسليم الـــسلطة إلـــى رئيس منتخب.

وأدى تدخل المؤسسة العسكرية في كل من ليبيا واليمن إلى تعثر الثورة وإطالة أمدها، والزج بها إلى نفق مظلم، حيث يغيب المفهوم المؤسسي والمهنية والاحتراف عن القوات المـــسلحة، فتـــدين بالولاء إما للنظام أو القبيلة أو العشيرة وهي الركائز التي تؤدي إلى انقـــسام الجيـــوش علـــى نفـــسها وتفتيتها.

وتدخلت المؤسسة العسكرية في البحرين وأسفر تدخلها عن سقوط قتلى بين المتظاهرين وتـــم فتح تحقيق للوقوف على مسئولية القوات المسلحة، ثم استعانت المملكة بقوات درع الجزيـــرة حيـــث وصل إلى البلاد قرابة ألف جندي سعودي وخمسمائة من جنود الشرطة الإماراتية وانتشرت القـــوات حول المنشآت الإستراتيجية مثل محطات الكهرباء والمنشآت النفطية لتأمينها.

تأثير الثورات على قضية الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي

أطلق نجاح ثورتي مصر وتونس في إسقاط النظامين الاستبداديين فيهما مداً تحرريـاً اتـسع ليشمل معظم البلدان العربية، والتي تعاني في مجملها من نفس نمط الحكم الـسلطوي والفـساد الـذي كانت تعاني منه كل من تونس ومصر. وأخذ هذا المد التحرري أشكالاً متعـددة مـن الاحتجاجـات والمطالب، سعت بعض الحكومات لاستباقها بإجراءات اقتصادية واجتماعية، وبادر بعضها لاحتوائهـا بالاستجابة لبعض مطالبها، ونحا بعضها إلى مواجهتها بالقوة.

ففي **الجزائر** سارعت الحكومة لتعليق الضرائب والرسوم المفروضة علـى بعـض الـسلع الغذائية الأساسية لاحتواء الاحتجاجات. ورفعت حالة الطوارئ لكن مع إجراء تعديلات علـى قـانون الإجراءات الجنائية، وتزامنت الاحتجاجات مع بداية عمل هيئة الوقاية من الفساد والتي شُـكلت منـذ العام ٢٠٠٦. ودعا الرئيس إلى منح حيز لكل الأحزاب السياسية في الإذاعة والتليفزيون، كمـا حـث الحكومة على اتخاذ إجراءات إضافية لإيجاد مزيد من الوظائف. كما أعلنـت مـصادر برلمانيـة أن الرئيس عقد اجتماعا طارئا لرؤساء المؤسسات الدستورية في مارس/آذار وناقش معهم إمكانيـة حـل الغرفة البرلمانية الدنيا وجدوى تعديل الدستور، بما يضفي حراكا سياسيا ويلبـي تطلـع الجزائـريين للتغيير.

واستبقت حكومة **المغرب** الاحتجاجات بالإعلان عن ضخ حـوالي مليـاري دولار إضـافية للحفاظ على أسعار المواد الأساسية، وقررت إيجاد فرص عمل للعاطلين، وفـي مـارس/آذار شـكل العاهل المغربي لجنة لإجراء مراجعة دستورية من المنتظر أن تقدم تصورا بحلول يونيـو/حزيـران ٢٠١١، سترتكز على سبع نقاط أساسية، تتعلق بتركيز الطابع التعددي للهويـة المغربيـة الموحـدة، وترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وتعزيز منظومة حقـوق الإنسان، وضمان استقلال القضاء، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتـشريعية، وتنظـيم انتخابات نزيهة وحرة لتشكيل برلمان ديمقراطي كمؤسسة تشريعية ورقابية. وشـدد علـى ضـرورة تعزيز دور "الوزير الأول" باعتباره المسئول عن السلطة التنفيذية. ودعا إلى التشاور مـع المنظمـات الحزبية والنقابية والمنظمات الشبابية والمجتمع المدني من أجل إجراء مراجعة للدستور.

وتدخلت حكومة **سوريا** من قبل اندلاع الاحتجاجات لتخفيض أسعار بعض الـسلع الأساسـية بإلغاء عدد من الرسوم والضرائب المفروضة على الصناعات الغذائية والاسـتهلاكية، وزيـادة بـدل التدفئة، ووعد الرئيس عقب اندلاع الاحتجاجات باتخـاذ إجـراءات إصـلاحية ذات طـابع سياسـي اجتماعي لامتصاص غضب الشارع، ومنها ما تقرر بالفعل مثل مـنح الجنـسية للأكـراد "مكتـومي الجنسية" والتي أسقطت عنهم عام ١٩٦٩، وإقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة وإعفـاء محـافظي درعا وحمص من منصبيهما، وشكل لجنة لإعداد دراسة تمهيدا لإلغاء قانون الطوارئ على أن تحيلـه للبرلمان في مايو/أيار مع إقرار تشريع جديد بديلاً عن قانون الطوارئ، والإفراج عن بعض معتقلـي الأحداث و٢٦٠ سجينا سياسيا قضوا ثلاثة أرباع المدة، وشكل لجنة قضائية للتحقيق في أحداث درعـا

واللاذقية، والسماح بعودة ١٢٠٠ من المدرسات المنقبات للتدريس بعد إقصاءهم عن العمل عام ٢٠١٠، ورفع رواتب العاملين، ورفع الحظر على موقعي فيس بوك ويوتيوب، ومنها ما مازال في مرحلة الوعود كإصدار قانونين جديدة للأحزاب وللجمعيات الأهلية والإعلام ووضع آليات جديدة لمكافحة الفساد.

وفى **السعودية** كانت يوجد توقعات بمناسبة عودة العاهل السعودي من العلاج الإفراج عن معتقلين وإعادة جوازات سفر لعدد كبير من الممنوعين من السفر وبينهم مفكرون وإعلاميون ودعاة، ولكن جاءت الإصلاحات كلها في الجانب الاقتصادي حيث أصدر العاهل السعودي جملة من القرارات الخاصة بتسيير المجالات السكنية والاجتماعية وبرامج رفع مستوي الدخل، منها قرارا بدعم صندوق التنمية بمبلغ ٤٠ مليار ريال، وتخصيص إعانة للعاطلين، ورفع الحد الأدنى للأسر التي يشملها الضمان الاجتماعي إلى ١٥ فردا، واعتماد مبلغ ٢٥٠ مليار ريال لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية، ورفع الحد الأدنى للتمويل العقاري إلى ٥٠٠ ألف ريال، ورصد ١٦ مليار ريال لترقية الخدمات الصحية ورفع الحد الأدنى لتمويل القطاع الخاص الصحي إلى ٢٠٠ مليون ريال، وتثبيت بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥% لموظفي الدولة، وإعفاء المساجين من ديونهم، ودعم رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٤٠ مليار ريال مع زيادة الاعتمادات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات المقدمة لهم. وزيادة رأسمال صندوق التسليف إلى ٣٠ مليار ريال، وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء مجمع فقهي.

كما أعلنت اللجنة المنظمة للانتخابات البلدية بوزارة الشئون البلدية إجراء الانتخابات البلدية في ٢٣ ابريل/نيسان ٢٠١١، بعد تأجيل دام أكثر من سنتين.

وفى سلطنة **عمان** بادر السلطان تشكيل حكومة جديدة، وأقال وزيرين طالب المحتجون بتنحيتهم، ومنح البرلمان المؤلف من مجلس الشورى المنتخب ومجلس الدولة المعين صلاحيات تشريعية ورقابية، وشكل لجنة لتعديل الدستور، والإفراج عن ٥٧ شخصا تم اعتقالهم خلال تظاهرات صحار، وتوفير ٥٠ ألف وظيفة جديدة في القطاع العام وصرف إعانة بطالة للعاطلين.

وفى **الأردن** أقال الملك الحكومة وشكل حكومة جديدة كلفها باتخاذ إجراءات لتقييم ومتابعة مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي وإجراء حوار وطني، وطالب بمكافحة الفساد، وفى الجانب السياسي دعا إلى انجاز قوانين الانتخابات والأحزاب والاجتماعات العامة والبلديات، وأكد على استقلال الجامعات وضمان حرية الفكر والإبداع وحرية الإعلام. وفى الجانب الاقتصادي أمهل الحكومة ثلاثة أشهر لإيجاد فرص عمل وإصدار قوانين الاستثمار وحماية المستهلك ومنع الاحتكار.

وبادر مجلس التعاون الخليجي في اجتماعه المنعقد في الرياض في ١٠ مارس/آذار ٢٠١١ على تقرير دعم مالي للبحرين قيمته ١٠ مليارات دولار على مدى عشر سنوات، كما عقد اجتماعاً طارئاً في المنامة (الدورة الاستثنائية الثلاثون) قررت تقديم دعم أمني للبحرين، ورفضت أي تدخل خارجي.

سبل تعزيز مكتسبات الثورة والانتقال إلى الديمقراطية

على مدار عقود طوال، نجحت نظم الحكم القمعية في محاصرة وتفتيت قوى المعارضة السياسية التقليدية، وكذا القوى الاجتماعية المؤثرة كالنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والروابط والجمعيات التمثيلية، وسط هيمنة شاملة وفاعلة على سلطتي البرلمان والقضاء، وهو ما أدى إجمالاً لإفقاد المجتمعات العربية طلائعها السياسية المحتملة والتي كان يمكن لها أن توجه المد الثوري والاحتجاجي الشعبي الذي تجاوزها، وأفقدها بالتالي أن تكون قادرة على بلورة الحد الأدنى من الرؤى لتأطير المطالب الشعبية وامتلاك البرامج لتنفيذها.

وعلى مدار عقود أيضاً، نجحت النظم العربية في وضع بنية هيكلية مهيمنة على مسار النظام السياسي والإداري والاقتصادي للدولة، يمكن من خلاله ترسيخ بيروقراطية سلبية تعيق أي محاولات لاختراق بنية النظام إن عادت الحياة إلى الآليات الديمقراطية المعطلة عملياً، وبالتالي الحفاظ على ديمومة النظام وإفرازه لبنى حاكمة تقليدية من داخله.

ورغم اللجوء أحياناً لإيجاد هوامش للحرية تسهم في تنفيس الاحتقانات الاجتماعية والسياسية، فقد سعت النظم الحاكمة كذلك لتعميق الاحتقان الاجتماعي فيما بين روافد المجتمع على أسس الإثنية لترسيخ الإدعاء بالحاجة لبقائها للحيلولة دون تفتيت الدولة والمجتمع، والتلويح المستمر بمخاطر الخارج، بما في ذلك حلفائها الدوليين.

وعلى أساس من هذا التحليل، توصي هذه الورقة بالعمل على:

١ - الانخراط في مهمة بناء النظام السياسي الجديد

أدت الثورات والتحركات الشعبية العربية في أتونها إلى تجاوز الانقسامات السياسية والاجتماعية والإثنية، وهو ما مكن الثورات العربية من تقديم نموذج حضاري وأخلاقي ملهم، نجح في استقطاب نظر الرأي العام العالمي، لكنه لم يكن موضع بحث وتدقيق على نحو يعزز من استمراريته واستدامته، ويفند الحجج والانقسامات التي غرستها نظم الاستبداد لعقود مضت.

ويعد التركيز على القواسم المشتركة الإيجابية خلال مهمة إعادة بناء النظام السياسي الجديد آلية أساسية لتجاوز بعض مظاهر التعثر التي لفت المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر، والتي تبدو ضرورية في المجتمعات العربية الأخرى التي تترسخ فيها عوامل انقسام اجتماعي أكثر تأثيراً.

وتبرز في هذا السياق الحاجة لوضع عقد اجتماعي جديد عبر دستور يعبر عن مجموع المصالح الاجتماعية المختلفة، ويرسخ معاني المشاركة المجتمعية الشاملة والبناء الديمقراطي، ويلبي اعتبارات المواطنة والمساواة والحرية والكرامة والعدالة والتنوع، ويؤسس للتوازن بين السلطات.

وتبدو مهمة حركة حقوق الإنسان في هذه الناحية الأكثر إلحاحاً وضرورة من ناحية الالتزام الواقع على عاتقها، كما يعد فرصة مناسبة لمزيد من ترجمة مطالب الحركة بتعميم مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في مسار وضع الدستور ومراحل تفعيله التشريعية والتطبيقية.

ويشكل العمل في مجال نشر الوعي عنصراً مركزياً مهماً في نشاط حركة حقوق الإنسان

على نحو يعلي من القيم التي تجلت في المرحلة الثورية والتي تتسق وتتطابق في مضامينها مع القيم الجامعة والجوهرية لحقوق الإنسان.

ويستدعي تفعيل هذا العنصر أنماطاً جديدة ومتعددة في جهود ونشاط حركة حقوق الإنسان، وبتبني آليات التحرك الشعبي على نحو يعزز التوعية المجتمعية، ويسهم في تطوير حركة حقوق الإنسان من النخبوية إلى الجماهيرية.

ويشكل الانخراط في الحوارات بشأن المرحلة الانتقالية فرصة مهمة ونادرة لحركة حقوق الإنسان لتعزيز إدماج معايير حقوق الإنسان في برامج عمل المرحلة الانتقالية، وتطبيقها.

كما سيكون لهذا الانخراط أثر مهم في تأكيد دور حركة حقوق الإنسان كقوة اقتراح وقوة فعل جنباً إلى جنب مع دورها المعروف كقوة احتجاج وقوة مطالبة.

٢ - تفكيك وإصلاح بنية النظم الحاكمة التي يتم إسقاطها

يعد تفكيك بنية النظم الحاكمة التي يتم إسقاطها أمراً ضرورياً لإرساء بنية المرحلة الجديدة ولإنجاح جهود المرحلة الانتقالية، ذلك لأن بقاء عناصر نظام الحاكم السابق يشكل عقبة أساسية في سبيل بناء النظام السياسي الجديد بعناصره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويشكل التسامح تجاه بنية النظام السابق خطراً داهماً على نجاح جهود الإصلاح، باعتبارها تمثل قاعدة محتملة لتأسيس ديكتاتوريات لاحقة، وتمتد هذه البنى إلى البرلمانات والمجالس المحلية والبلدية شبه المعينة وقيادات جهاز الدولة الإداري وأجهزة الحكم المحلي والقطاع الاقتصادي الحكومي وما يماثلها.

كما يقع التزام على قيادة السلطة في المرحلة الانتقالية، وبالمثل على حركة حقوق الإنسان بالعمل على تفعيل آليات المحاسبة والإنصاف، سواء بشأن الجرائم التي ارتكبتها، وترتكبها نظم الحكم العربية خلال قمع الثورات والاحتجاجات الشعبية والتي تشكل كماً هائلاً لا يمكن التغافل عن طابعيه الجسيم والمنهجي، ويستدعي جهداً كبيراً لتوثيقه وتدقيقه ومتابعته. كما تكشفت وقائع فساد هائلة كماً ونوعاً، وتحتاج بنفس القدر إلى متابعة مكثفة ودقيقة.

ويشكل تحرك منظمات حقوق الإنسان ميدانياً على صعيد المتابعة والانخراط الجدي في جهود المحاسبة أداة مهمة في التواصل مع القوى الشعبية من ناحية، ويتطلب تجديداً في تقنيات التوثيق لتتجاوز إعداد التقارير الكاشفة والتحليلية باتجاه إعداد الملفات القضائية، ومتابعة التحقيقات الجارية.

وبالتوازي مع ذلك، تبدو قضية الإصلاح الأمني ذات أهمية بالغة، ليس فقط على صعيد محاسبة وعزل المسئولين عن ارتكاب الجرائم قبل وخلال الثورة والاحتجاجات، ولكن أيضاً على صعيد تصفية التراث السلبي لعمل الأجهزة الأمنية من خلال التعديلات والإصلاحات ذات الطبيعة الهيكلية الإدارية، والتعديلات على الولاية والسلطات القانونية، ومن أجل فتح الطريق للعودة إلى مناهج العلوم الشرطية وتفعيل سيادة حكم القانون.

٣ - دعم آليات تفعيل الحقوق الارتكازية

تشكل حريات الرأي والتعبير والنشر والإعلام، والتجمع والاجتماع والاحتجاج السلمي، والتنظيم الحزبي والنقابي والجمعياتي حقوقاً يجري العمل على تلبيتها والمحافظة عليها، وتمثل أيضاً أدوات ووسائل ضرورية لحماية وتفعيل بقية فئات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تشكل هذه الحقوق بذاتها قاعدة أساسية لتفعيل وتعزيز الحق في المشاركة في إدارة الشئون العامة في المجتمع. ولا يستهدف ذلك ترتيب أولويات غير ممكنة في مجال حقوق الإنسان، لكنه يستهدف تمكين الفاعلين من الاضطلاع بمسئولياتهم في النهوض بمختلف فئات حقوق الإنسان.

٤ - دعم آليات وتقنيات تفعيل الحق في المشاركة

تمكنت الحركة الوطنية المطلبية طوال عقود من الاحتكاك بالاستبداد وإفرازاته المتعددة أن تضع قائمة بمطالب جرى بلورتها في الواقع العملي لتجاوز التعثرات السابقة على الثورات والاحتجاجات، وباتت تمثل ضرورات لتحفيز المشاركة السياسية وبالتالي المشاركة المجتمعية الشاملة.

ومن ذلك إعادة النظر في الإطار القانوني الحاكم للمشاركة السياسية بما يتيح تجاوز القيود المفروضة على الممارسة ومنها الأخذ بنظام القائمة النسبية في الانتخابات البرلمانية لضمان تمثيل مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، وإتاحة التصويت لكافة المواطنين على قاعدة المساواة دون إقصاء يؤدي إلى التمييز السلبي تجاه المكونات الاجتماعية على أساس إثني أو نوعي أو عمري أو مهني أو جغرافي، وتبني ضمانات لتأكيد النزاهة والشفافية للعمليات الانتخابية من نوع الإشراف القضائي على مجمل العمليات الانتخابية، والاعتراف بمشروعية الرقابة الوطنية والدولية.

٥ - مواصلة الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بعد أن عانت لعقود من التأخر أو التباطؤ في الاهتمام بها، شكلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية موضع اهتمام متزايد خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك بعد أن أثبتت أزمات الغذاء والمالية والاقتصادية العالمية ما باتت تشكله من أولوية.

وكانت الاحتقانات الناتجة عن القيود السياسية جنباً إلى جنب مع التدهور المستمر في دور الدولة الاقتصادي قد شكلا معاً السبب في حفز الثورة، ويسري اعتقاد بأن تلبية هذه الحقوق يشكل صعوبات في مرحلة الإصلاح والبناء الجديد تحت مسميات "مطالب الفئات"، وهو اعتقاد لا يمكن الجزم بصحته في ضوء عدم اختبار الحلول التي تتضمنها أدبيات حقوق الإنسان حول سبل معالجة التراث السائد من الصراع الاجتماعي بين الدولة والنقابات والفئات الأشد فقراً.

دور منظمات حقوق الإنسان
فـــي الإصلاح والانتقال إلـــى الديمقراطية

كثيراً ما يثور الجدل حول دور منظمات حقوق الإنسان في المجال السياسي في ســياق مــا يعرف بمبدأ الفصل بين "السياسي" و"الحقوقي" وقد حرص المشرعون في البلدان العربية على تضمين بعض القوانين المتعلقة بتنظيم الجمعيات الأهلية نصوصاً تحول دون اشتغال منظمات حقوق الإنــسان بالعمل السياسي، ووضعت تفسيرات لذلك كان أكثرها اعتدالاً هو التمييز بين عمل حقــوق الإنــسان والنشاط الحزبي أو النقابي، لكن هذه الإشكالية ظلت موضع التباس مع توسع مفهوم حقوق الإنــسان، وإدماج الديمقراطية في الرؤية العالمية كحق من حقوق الإنسان.

لكن أيا ما كانت الاختلافات النظرية، وأيضاً الأبعاد القانونية، يظل الفــصل المزعــوم بــين العمل السياسي والحقوقي فصلاً تعسفياً، إن لم يكن وهمياً، بدءاً من الحق في تقريــر المــصير الــذي يتصدر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان إلى الحق في المشاركة في إدارة الــشئون العامــة. وتلعــب منظمات حقوق الإنسان - في كل الأحوال- دوراً مهماً لا غنى عنه في مجــال الإصــلاح الــسياسي والانتقال إلى الديمقراطية.

إذ تمثل جهود منظمات حقوق الإنسان في مجال الدفاع عن الحــق فــي الحريــة والأمــان الشخصي والسعي لإطلاق السراح الفوري وغير المشروط لسجناء الرأي، وضمان المحاكمة العادلــة والعاجلة للسجناء السياسيين خط دفاع أساسي للنشطاء السياسيين.

ويعد عمل منظمات حقوق الإنسان الدؤوب للدفاع عن الحق في التنظــيم الحزبــي، وحريــة تنظيم الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية، هو عمل حقوقي كما هو بالمثل سياسي بامتياز، تتــشارك فيه منظمات حقوق الإنسان والمنظمات السياسية والحزبية على السواء.

ويُظاهر دور منظمات حقوق الإنسان في تعزيز الحق في المشاركة في إدارة الشئون العامة، والسعي لتطوير قوانين مباشرة الحقوق السياسية، ومراقبة حرية الانتخابــات وســلامتها ونزاهتهــا، ومراقبة المجالس النيابية، وسلامة التشريعات التي تصدر عنها.. يُظاهر دورهــا فــي العمــل علــى الانتقال إلى الديمقراطية.

وقد لعبت منظمات حقوق الإنسان منذ انطلاق حركتها في ثمانينيات القــرن الماضــي دوراً مهماً في كل هذه السياقات، وسددت قياداتها ضريبة مواقفها بالقتل والخطف والحــبس والاعتــداءات البدنية، جنباً إلى جنب مع قمع المنظمات ذاتها بالحل، أو حــل مجــالس إدارتهــا، أو تجميــدها، أو إغلاقها، أو حجب الصفة القانونية عنها. فضلاً عن القيود والتدخل الإداري فــي أنــشطتها، والتــأثير على أهم قدراتها للعمل وهي: الوصول إلى المعلومات، والوصول إلى التمويل.

وقد أثبتت التطورات أن هذه التضحيات لم تذهب هباءً، ففي خلفيــة الحركــة الاحتجاجيــة وتطورها، تكمن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات العامة كان لمنظمــات حقــوق الإنــسان وغيرها من المؤسسات الإعلامية والجهات الفاعلة في المجتمعات العربية أثر لا يمكــن إغفالــه فــي إثارة الوعي الوطني بها والإسهام في البنية التحتية التي مهدت لهذه التحولات.

وقد فرضت الثورات والانتفاضات التي عمت المنطقة نمطاً جديداً من تفاعل منظمات المجتمع المدني، فانخرطت جميعها في حماية حق المحتجين في التظاهر السلمي، والتصدي للاعتداءات عليهم، وأسقط معظمها ذلك الفصل التعسفي بين العمل السياسي والحقوقي، فالتحم في حشود المحتجين، وتبني مطالب التغيير والإصلاح التي عبروا عنها عبر البيانات وبناء الشبكات، وانشغل بعضها في حماية ظهر الثوار بالتحري عن أوضاع المعتقلين والمحتجزين والمختفين والسعي لإطلاق سراحهم. ولعب بعضها دوراً مهماً في توثيق الجرائم التي ارتكبت عبر اللجان الوطنية التي تشكلت إثر نجاح الثورات في مصر وتونس، وفي الدعوة لتوفير الإغاثة وحماية العمال المهاجرين في ليبيا.

لكن تفرض التحديات التي تطرحها هذه الثورات والانتفاضات واجبات جديدة على الحركة العربية لحقوق الإنسان. وبات من غير الممكن، مهما كانت الملابسات، أن تتخلف منظمات حقوق الإنسان عن دمقرطة أبنيتها التنظيمية اتساقاً مع الواقع الجديد.

وبات من غير الممكن أيضاً أن تظل أسيرة لطابعها النخبوي وعليها أن تعيد الاعتبار للجهد التطوعي في أنشطتها دون افتئات على طابعها المهني الاحترافي الذي تقتضيه احتياجات العمل وتعقيداته.

وعليها أن تستخلص أنماطا جديدة من التدريب تتواكب مع احتياجات المرحلة.

وعليها أن تعيد النظر في استراتيجيات وأسبقيات عملها في ضوء التحديات والصعوبات التي تهدد المكاسب التي حققتها المجتمعات في الوطن العربي بتضحيات جسيمة.

الخاتمـــة

ناقشت هذه الدراسة قضية الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية خلال العقد الماضـــي والذي اتسم بخصائص منفردة عما سبقه، وانتهى بمفاجأة انطلاق الثورات والانتفاضات على الـــساحة العربية. وذلك عبر ثلاثة أقسام، تناول أولها الإصلاح السياسي بين ثنائية "الخـــارج والـــداخل" التـــي أطلقتها مشروعات الإصلاح الدولية في سياق أحداث ســـبتمبر ٢٠٠١. كمـــا تنـــاول القـــسم الثـــاني الإصلاح بين ثنائية "الفعل الثوري والتدريجي". كما تناولت الدراسة تأثير المد التحرري على قـــضية الإصلاح السياسي في البلدان العربية، ودور منظمات حقوق الإنسان في الإصـــلاح والانتقـــال إلـــى الديمقراطية. وصولاً إلى سبل تعزيز الانتقال إلى الديمقراطية.

لعب "الهام النموذج" و"التداعي" دوراً مهماً في انتشار المد الثوري على الساحة العربيـــة، إذ قدمت الثورة التونسية نموذجاً ملهماً أثبت أن الثورة "ممكنة"، وأنها قادرة على انجـــاز أهـــدافها، وأن النظم السلطوية رغم كل ما تملكه من مظاهر القوة والغطرسة يمكن انهيارها، كمـــا كـــسرت حـــاجز الخوف، وأجابت على السؤال الأهم الذي كان يلح به المثقفون والذي كان يرجح أن البديل لهذه الـــنظم هو الفوضى، أو قوى التطرف، أو الانقلابات العسكرية.

وإذا كانت ثورة تونس لها فضل السبق في تقديم النموذج الملهم، وإسقاط الفرضيات المثيـــرة للجدل، فقد جاء النموذج المصري ليثبت أن النجاح الذي تم في تونس لم يكن وليد العوامـــل المحليـــة التونسية ولم يكن الاستثناء الذي يثبت القاعدة، وإنما هو خبرة صحيحة في مقدماتها ونتائجها، وقدمت ثورة مصر قيمة مضافة بالإبداعات والابتكارات، وبسياق الدور المصري على الساحة العربية.

وقدمت التجربتان معاً إسهاماً حضارياً أسقط طابع الصور النمطيـــة الـــسلبية التـــي كرســـها الغرب في سياق ما يسمي الحرب الدولية على الإرهاب، بشأن عجز الشعوب العربية وتخلفها، وهـــي الصورة التي تبناها بعض العرب عن أنفسهم من فرط الإلحاح عليها.

أحدث نجاح الثورتين التونسية والمصرية مداً تحررياً واسعاً على مستوى الـــوطن العربـــي بأسره، بدرجات متفاوتة من الحدة، ارتقي بعضها إلى مستوى الثـــورة الـــشعبية والمطالبـــة بإســـقاط النظام، مثل اليمن وليبيا والبحرين، وأخذ بعضها هذا المنحى جزئياً مثل سوريا، بينما اقتصر بعـــضها على احتجاجات واسعة ومطالب إصلاحية مثل المغرب والأردن والسعودية وسلطنة عمـــان. ونـــادت الحركة الاحتجاجية المطلبية بملكيات دستورية وإصلاح النظام. كما شهد هذا المد إرهاصات في كـــل من الجزائر وموريتانيا. وامتد إلى بعض البلدان التي تواجه ظروفا استثنائية وأخذ أشـــكالاً ومطالـــب متنوعة.

ففي **فلسطين** خرجت تظاهرات حاشدة في قطاع غزة تطالب "بإسقاط الانقسام"، كما خرجـــت دعوة على شبكات التواصل الاجتماعي لبدء انتفاضة ثالثة في ذكرى النكبة في منتصف مـــايو/أيـــار القادم لإنهاء الاحتلال، في معادل موضوعي للثورات الوطنية في مصر وتونس، مما أثار قلقاً شـــديداً لدى إسرائيل فبادرت إلى الضغط على مواقع التواصل الاجتماعي لحجب هذه الدعوات.

وفى **العراق** خرجت تظاهرات حاشدة تطالب بطرد الاحتلال الأمريكي ورفض أي تجديد لبقاء قوات أمريكية في البلاد، والمطالبة بمكافحة الفساد، وهدد بعضها بالعودة إلى تصعيد المقاومة العسكرية ضد الاحتلال.

وفى **لبنان** خرجت تظاهرات كبيرة تنادى بإسقاط الطائفية.

لكن يثور التساؤل حول مستقبل هذا المد التحرري، إذ يهدد مصالح محلية وإقليمية ودولية كبرى، تراكمت عبر عشرات السنين، تحميها تحالفات اجتماعية واحتكارات اقتصادية عملاقة، وجيوش جرارة، وإمبراطوريات إعلامية تدافع عنها.

وقد كشفت القوى الممثلة لهذه المصالح عن طبيعتها الشرسة، والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه، ليس فقط في تحصين مصالحها، بل والسعي لاسترداد ما فقدته. عبر عنه سياسي ليبي منشق في جملة معبرة عن نموذج ما يجري في بلاده "أحكمكم أو أقتلكم".

ولا يعد هذا هو التهديد الوحيد، بل يكافؤه في الخطورة التحديات الناجمة عن طول فرض الاستقرار بالقوة الأمنية، والسيولة التي أحدثتها هذه التطورات، فبرزت صراعات اجتماعية كانت مكتومة ذات طبيعة طبقية أو طائفية أو جغرافية فضلاً عن الخلافات السياسية التقليدية التي اتخذت منحى تصاعدي.

وإذا كانت الجيوش العربية في مصر وتونس قد لعبت دوراً مساعداً في تغيير رأس النظام، فإن دورها في ظل الدولة المدنية المنشودة يظل موضع سؤال يتعين الالتفات إليه، أما في سياق الجيوش غير الاحترافية التي يمثلها هذان النموذجان يصبح هذا الدور مصدر خطر وليس مصدر تساؤل. إذ يهدد انقسام الجيش في اليمن بالتحول إلى النموذج الليبي، كما تهدد توأمة الجيش بالنظام في سوريا آفاق التغيير السلمي، ويبدو الاستعانة بقوات درع الجزيرة في البحرين مثيراً للقلق.

وفي منطقة تتشابك فيها المصالح الدولية والإقليمية والمحلية على نحو أكثر تعقيداً عن غيرها من مناطق العالم، لا يمكن إغفال أثر العامل الدولي في مسار التطورات ونتائجها.

فلا شك أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية التي بنت استراتيجيتها لتأمين مصالحها الحيوية على التحالف الوثيق مع النخب العربية الحاكمة في المنطقة، ومثّل نجاح الثورات وما تلاها من مد تحرري مفاجأة استراتيجية بالنسبة لها، تعاني من ارتباك في موقفها، عبرت عنه المفارقة بين المبادرة والتردد في المشهدين الليبي واليمني، ولا نحتاج لكثير من الخيال في تقدير موقفها إذا امتدت رياح التغيير إلى البلدان النفطية الرئيسية التي يُعد التغيير فيها تهديداً مباشراً لمصالح تُقدرها بأمنها القومي.

وإذا كان تقرير الخارجية الأمريكية السنوي عن حقوق الإنسان الصادر في التاسع من أبريل الجاري قد "بشرنا" بأن التنبؤ بتثبيت جذور الديمقراطية في الشرق الأوسط ما زال أمر صعباً، فإن هذه الورقة تقطع بأن عالم ما قبل ديسمبر ٢٠١٠ قد ولى إلى غير رجعة، وأنه مهما كان حجم الصعوبات والمخاطر التي تهدد هذا المد التحرري، فإنها لن تحول دون استمراره بعد أن انتزعت الشعوب العربية مبادرة تقرير مصيرها.